



العمران العربي

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 245 January 2022

العدد 245 - كانون الثاني (يناير) 2022

أفاق الاقتصاد 2022 .. التعافي في خضم التحديات



■ ربط الكتروني بين الجمارك العربية والغرف العربية الأجنبية
المشتركة
■ مستوى جديد من التعاون الاستراتيجي بين روسيا والعالم العربي

■ تفاقم أزمة الأمن الغذائي في العالم العربي
■ للاقتصاد الرقمي في العالم العربي والهوجة الجديدة
من التغير التكنولوجي

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

براييت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفذها بالتعاون مع إيكونوميكا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجتك أكنت أكاديميا أم باحثا أم متخصصا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.



اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ 16 كانون الأول (ديسمبر) 1951، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سباقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف 22 دولة عربية تمثل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الإتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

• مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.

- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما يبسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

- تتمثل أهداف الإتحاد الرئيسية في الآتي:
- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الإتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية



الرئيس
الرئيس الفخري
عدنان القصار

الرئيس
عبدالله المزروعى
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات



النائب الثاني للرئيس
محمد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان



النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين



شباب الطيب
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة



سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية



العين نائل
رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن



هشام السوبايط
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني



عجلان بن عبد
العزيز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية



يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي



رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عمان



محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال



محمد ابو الهدى
اللحام
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية



الشيخ
خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر



عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية



عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية



إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية



محمد الرعيع
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا



محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت



محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية



أحمد باب ولد أعلى
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية



الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات



خالد محمد حنفي
الأمين العام



الأمم الغذائية العربي وتداعيات الحرب الأوكرانية؟



ذوبان احتياطات العملات الأجنبية. وتستورد تونس 60% من القمح من أوكرانيا وروسيا، ولديها مخزون يكفي حتى حزيران/يونيو، كما بينت وزارة الزراعة التونسية. وفي الجزائر، ثاني مستهلك للقمح في أفريقيا وخامس مستورد للحبوب في العالم، يكفي المخزون ستة أشهر على الأقل. أما مصر، فتعتبر أكبر مستورد للقمح في العالم وثاني أكبر مستورد من روسيا، واشترت 3.5 مليون طن من القمح حتى منتصف كانون الثاني/يناير. وحتى بعد أن بدأت القاهرة في السنوات الأخيرة، بشراء القمح من موردين آخرين، لا سيما من رومانيا، فقد استوردت عام 2021 المنصرم 50 في المئة من القمح من روسيا و30 في المئة من أوكرانيا. وأعلنت الحكومة أن لديها مخزونا استراتيجيا يكفي فترة تقرب من تسعة أشهر.

تختار العديد من الدول العربية استيراد القمح الروسي والأوكراني نظرا لـ"سعره المنخفض"، إلا أن هذا السعر سيرتفع كثيرا في حال التوجه إلى الولايات المتحدة أو كندا وأيضا بلدان أمريكا اللاتينية لشرائه بسبب بعد المسافة، لاسيما وأن سعر النفط مرتفع ما ينعكس على تكلفة نقل البضائع بين الدول. وليس هناك أي حل آخر أمام حكومات الدول العربية المتضررة، إلا إيجاد بدائل عن أوكرانيا وروسيا. والبدء في مفاوضات مع دول أخرى على عقود جديدة لتوريد القمح، على الرغم من أن هذا الوضع ستضرر منه حتى الدول الغنية حيث سترتفع فيها الأسعار، ما يمس بالسياسات المالية لحكوماتها المتعثرة أصلا منذ بدء الأزمة الصحية.

دول الخليج بدورها مهددة بأزمة في مواردها الغذائية المستوردة من البلدين، وتحديدًا للحوم والحبوب، بدون أن يكون لذلك أي تأثير على أمنها الغذائي، حيث لدى هذه الدول قدرة على استيعاب كلفة أعلى للواردات في حالة ارتفاعها بفضل إمكانياتها المالية.

في كل الأحوال، ارتفاع الأسعار لا تتقبله الشعوب حتى لو كانت في البلدان الغنية، فكيف تستسيغه في دول عربية نامية كتونس والمغرب والجزائر ومصر والسودان ولبنان واليمن، التي يكد مواطنوها لتوفير الرغيف اليومي لهم ولأسرهم، حيث أن وضع من هذا القبيل فيه تهديد للأمن الغذائي وقد يؤدي إلى تحركات اجتماعية رافضة لغلاء المعيشة.

عبدالله المزروعى

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

رغم البعد الجغرافي لأوكرانيا عن العالم العربي، لكن تأثير الحرب الدائرة في هذا البلد الأوروبي، سيكون قاسيا معيشيا على عدة بلدان عربية خاصة إذا امتدت هذه الحرب فترة طويلة. فعدة دول عربية تستورد القمح سواء من روسيا، أول مصدر عالمي لهذه المادة الحيوية، أو من أوكرانيا التي تحتل المرتبة الرابعة دوليا. والنزاع بين البلدين يؤدي تلقائيا لوقف الحركة التجارية مع الخارج. أولا بسبب الحرب على الأراضي الأوكرانية وثانيا لفرض عقوبات على الصادرات الروسية.

ولا شك أن هذه الحرب، لا سيما إذا طال أمدها، ستعقد مهمة الكثير من الأسر في مصر ولبنان واليمن وتونس ولربما دول عربية أخرى في توفير الرغيف على مائدة الطعام. وقد حذر معهد الشرق الأوسط للأبحاث من أنه إذا عطلت الحرب إمدادات القمح للعالم العربي الذي يعتمد بشدة على الواردات لتوفير غذائه، قد تؤدي الأزمة إلى مظاهرات جديدة وعدم استقرار في دول عدة.

واليمن، أول بلد عربي مهدد بتأزم وضعه الغذائي أكثر مما هو عليه. وفي هذا الإطار يشرح المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في اليمن ديفيد بيسلي، صعوبة الظرف الحالي: "كنا نظن أننا وصلنا إلى القاع، لكن لا، الحال أسوأ (...). نحن نحصل على نصف طلباتنا من الحبوب من روسيا وأوكرانيا، سيكون لهذه الحرب تأثير مأساوي".

أما في لبنان الذي يتخبط في أزمة اقتصادية خانقة منذ سنوات قد تتأزم الحياة المعيشية لمواطنيه أكثر. وعلى غرار اليمن ولبنان، قد تواجه البلدان المغاربية أزمة غذائية أيضا بسبب الحرب في أوكرانيا. ويبدو أن حكومات المنطقة واعية بالخطر المحقق بها، وتحاول أن تسابق الزمن لاتخاذ خطوات استباقية تحميها من هزات اجتماعية. فالمغرب مثلا، الذي التهبت فيه الأسعار قبل اندلاع الحرب الأوكرانية، قام بزيادة مخصصات دعم الطحين إلى 350 مليون يورو، وعلقت الرسوم الجمركية على استيراد القمح.

لكن تونس لم يكن بوسعها القيام بذلك. حيث يتزايد الدين مع

تفاقم الوضع الاقتصادي في السودان والصومال وهوريتانيا واليمن



35

المقاييس والمواصفات ISO.. جواز عبور الشركات



32

منتدى مجلس الأعمال العربي الروسي ينعقد في اكسبو دبي 2020



28

القاهرة تحتضن الاجتماع التنسيقي السنوي للغرف العربية والأجنبية والمشاركة



25

اجتماعات

اجتماع لجنة متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية

31

مقال

المقاييس والمواصفات ISO.. جواز عبور الشركات

32

اقتصاد عربي

تفاقم الوضع الاقتصادي في السودان والصومال وهوريتانيا واليمن

35

منظمة فاو تحق ناقوس الخطر لتفاقم أزمة الأمن الغذائي في العالم العربي

37

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

أفاق الاقتصاد العربي 2022 .. التعافي في خضم التحديات

9

نشاط الاتحاد

ربط الكتروني بين الجمارك العربية والغرف

العربية الأجنبية المشتركة

25

منتدى مجلس الأعمال العربي الروسي ينعقد

28

في اكسبو دبي 2020



العدد 245 - كانون الثاني (يناير) 2022
Issue No. 245 January 2022

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837

☎ 00961-1-826021/22

☎ 00961-1-826020

✉ alomran@uac.org.lb

🌐 www.uac-org.org

ارتفاع التبادل التجاري العربي -
النهائي 11.8 في المئة



50

الاقتصاد الرقمي
في العالم العربي



41

تكنولوجيا

الاقتصاد الرقمي في العالم العربي.. لا لتفويت الموجة

41

الجديدة من التغيير التكنولوجي

غرف مشتركة

ارتفاع التبادل التجاري العربي - النهائي 11.8 في المئة

55

أخبار

SPENDING IS EARNING



FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App. Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

☎ 1244     



FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

أفاق الاقتصاد العربي 2022 التعافي في خضم التحديات



مع انتعاش الاقتصاد العالمي من الانكماش الاقتصادي العميق الذي سببته جائحة كوفيد-19 في عام 2020، بدأ يتحرك الانتعاش الصناعي عام 2021 ليستمر في 2022 جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي العالمي. وستؤدي الحاجة المتزايدة إلى القدرة على التكيف الصناعي إلى ظهور نماذج أعمال رقمية ومبتكرة بالأخص في الاقتصاد التشاركي. ومع ذلك، فإن الانتشار لسلاسل فيروس كورونا وتجديد قيود التنقل سيعوق وتيرة الانتعاش بسبب الاختناقات المحتملة في سلسلة التوريد. وقد أضرت الصدمة الوبائية لجائحة كوفيد-19 بالملايين من الناس، كما قضت على عقد من التقدم في الحد من الفقر والأهداف الاجتماعية والاقتصادية الهامة الأخرى.

بالتزامن مع تغيرات جوهرية في هيكلته.

ومع أن السبب المباشر لهذه المشاكل هو كوفيد-19، ولكن النقص في الإمدادات هو أيضا نتاج التحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة وحقيقة دخول معايير الاستدامة في عمليات الاستثمار والتجارة، والتي لا ريب ستكون أطول عمرا بكثير من الجائحة.

أدت عودة الانتعاش والتحفيز الحكومي إلى تسارع الزيادة في الإنفاق، بما جعل الطلب قويا لدرجة أن العرض يكافح لمواكبة النمو الذي كان تباطأ كثيرا في خضم انفجار الجائحة، ولينعكس ارتفاعا لاذعا في معدلات التضخم، خصوصا بالنسبة لأسعار الغذاء. فعلى مدى عقد من الزمان بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، كانت مشكلة الاقتصاد العالمي تتمثل في نقص الإنفاق. أما الآن، فقد عاد الإنفاق للنمو مجددا فيما العرض نما بشكل أبطأ

العالمي، نظرا لضعف زخم النمو في جميع أنحاء العالم، لا سيما في المحركين الرئيسيين للنمو العالمي - الولايات المتحدة والصين. ويتوقع أن يكون النمو في الناتج الاقتصادي العالمي أكثر تزامنا مع النمو في كل من الولايات المتحدة والصين وأوروبا وإن بشكل أخف من العام 2021، وكذلك مع توسع الطلب المحلي في الاقتصادات الناشئة.

وترجح منظمة التجارة العالمية نموا في إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة %5.3 عام 2021، وبنسبة %4.1 عام 2022، بفضل الدعم القوي للسياسات النقدية والمالية في غالبية دول العالم، واستئناف النشاط الاقتصادي في الدول التي تمكنت من نشر اللقاحات المضادة للفيروس على نطاق واسع.

وتستمر المخاوف بشأن تأثير سلالة دلتا والمتغيرات الجديدة لفيروس كورونا، مع تزايد القيود من جانب العرض، فيما أصبح التضخم المتزايد عائقا كبيرا على سياسات الدعم التي يمكن أن تحافظ على النمو على المسار الصحيح. ويعتبر الارتفاع المفاجئ في أسعار الطاقة مؤشرا للمشاكل الناتجة عن اضطرابات العرض التي يمكن أن تلحق الضرر في النهاية بالطلب الكلي، لا سيما إذا اضطرت البنوك المركزية إلى اتخاذ إجراءات أكثر تشددا لاحتواء التضخم. وفي العديد من البلدان، لا سيما الأسواق الناشئة والاقتصادات منخفضة الدخل، يستمر الركود العميق في عام 2020 في إحداث آثار ضارة على الناتج المحلي الإجمالي وعلى معدلات التوظيف. ويبدو أن انتكاسة الاقتصاد العالمي الحادة من ركود COVID-19 العميق الذي لم يدم طويلا لا تزال تشكل تهديدا للتعافي الاقتصادي

توقعات نمو الاقتصاد العالمي في 2021 و2022، مقارنة مع متوسط النمو في 2015 - 2019



<https://blogs.worldbank.org/ar/voices/alafaq-alaqtsadyt-alalmyt-fy-khmst-rswm-byanyt>

ويمكن للاستثمارات في البنى التحتية الخضراء والتقنيات الزراعية المراعية لاعتبارات المناخ، والصمود في وجه تقلبات المناخ بالإضافة إلى سياسات الطاقة المستدامة، الاضطلاع بدور حيوي في زيادة استخدام مصادر الطاقة المتجددة وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة.

وستحتاج السياسات الوطنية إلى تسريع الإصلاحات التي تجمع بين الإغاثة الاقتصادية والتدابير الرامية إلى تعزيز نمو أكثر

وسيكون لزاما على دول العالم إجراء إصلاحات تدعم تعافيا أخضرا قادرا على الصمود وشاملا للجميع من أجل التصدي للتحديات المزدوجة التي أفرزتها الآثار الدائمة الناجمة عن الجائحة والتأثيرات المستمرة لتغير المناخ. وتبرز الحاجة لاتخاذ مجموعة شاملة من السياسات لتعزيز تعافٍ قوي يؤدي إلى الحد من عدم المساواة، ويعزز الاستدامة البيئية، ويضع الاقتصادات في نهاية المطاف على مسار إنمائي أخضر وقادر على الصمود وشامل للجميع.

والقيود المستمرة والمختلفة، بالإضافة إلى فقدان القوى العاملة بسبب المرض أو قيود السفر، مما اضطر العديد من الموردين إلى تقييد إنتاجهم ولم يعد بإمكانهم الوفاء بالتزامات التسليم بالكامل. ونظرا لأنه حتى وإن فقد جزء من التوريد، فيمكن أن يؤثر بسرعة على عمليات الإنتاج بطريقة ضخمة، فإن الهيكل المعقد لسلاسل التوريد العالمية يمكن أن يتداعى بسرعة.

ويعتبر صندوق النقد الدولي أن اضطرابات سلسلة التوريد جنبا إلى جنب مع زيادة أسعار المواد الخام تسببت في ارتفاع أسعار المستهلك، متوقعا أن يصل التضخم العالمي إلى ذروته في نهاية عام 2021 ليعود بحلول منتصف عام 2022 إلى مستويات ما قبل الأزمة في العديد من البلدان.

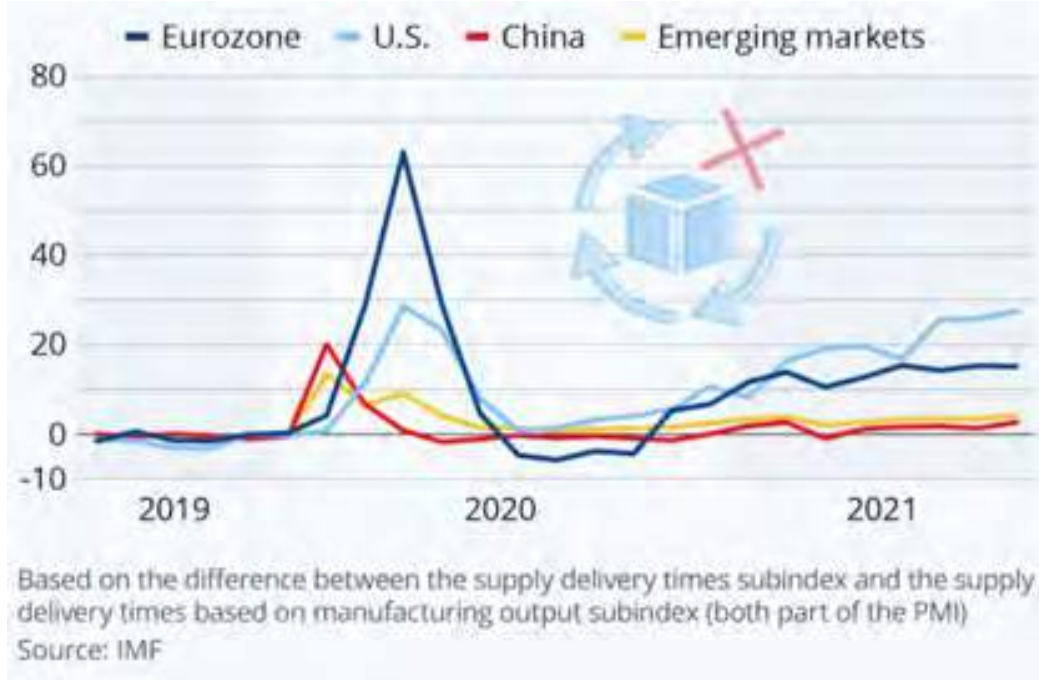
ويبين الشكل التالي مؤشر صندوق النقد الدولي لاضطرابات سلاسل العرض، والذي يحتسب باستخدام الفرق بين وقت التسليم ومؤشرات الإنتاج (PMI)، فكلما ارتفعت القيمة، زاد عدد الاضطرابات التي تحدث في سلاسل التوريد العالمية.

شمولا. ولا يتعلق الأمر فقط بتحسين الإنتاجية البشرية من خلال إعادة تشكيل مهارات العمالة وإصلاح التعليم، ولا فقط بإنتاجية رأس المال والتكنولوجيا من خلال التحسينات الرئيسية للبنية التحتية ولمؤشرات النمو الاحتوائي، بل إن إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر إنصافا تتطلب الآن أيضا اعتبار المرونة المناخية كمدخل حاسم لاتخاذ السياسات والقرارات الاقتصادية.

أ. عودة الاضطراب لسلاسل العرض

مع تراجع أزمة الفيروس التاجي في أنحاء كثيرة من العالم، تتزايد مشكلات سلاسل العرض مرة أخرى للعديد من الشركات، خاصة فيما يتعلق بالولايات المتحدة ومنطقة اليورو، بينما كان كل من الصين والأسواق الناشئة أقل تأثرا. وتظهر مكونات مؤشر مديري المشتريات التابع لصندوق النقد الدولي كيف تطورت اضطرابات سلاسل التوريد أثناء الوباء، حيث ارتفعت في أوائل عام 2020 واستعادت الارتفاع على مدار عام 2021، حيث أدى عودة فتح الأسواق إلى ارتفاع الطلب على جميع أنواع السلع. وفي المقابل، لا يزال العديد من الموردين يعانون من عمليات الإغلاق السابقة

مؤشر اضطرابات سلاسل العرض، (100= اضطراب شديد)



في سلاسل التوريد في مجالات ومناطق معينة مثل ندرة أشباه الموصلات وازدحام الموانئ، لكن ذلك لن يؤثر بشكل كبير على الاتجاه العام للتجارة، حيث تبقى أهم المخاطر من الوباء نفسه مع بروز وانتشار سلالات جديدة في عدد من الدول، مما يؤدي إلى إعادة فرض القيود المتعلقة بالصحة والتي تحد من النشاطات الاقتصادية والتجارية.

ب. التفاؤل يسود التجارة العالمية في السلع

جاء انتعاش التجارة السلعية العالمية ليقف فوق التوقعات رغم التفاوت بين الدول والأقاليم. ووفقاً لمصادر منظمة التجارة العالمية، يتوقع نمو في حجم التجارة السلعية العالمية بنسبة 10.8% عام 2021، ليليه استقرار النمو عند نسبة 4.7% في 2022 بعد الاقتراب من الاتجاه المتوقع ما قبل حدوث الجائحة. وقد يحدث إجهاد

تطور حجم التجارة السلعية العالمية، الربع الأول 2015 - الربع الأول 2022

المؤشر: 2015=100



المصدر: البيانات من أونكتاد والتوقعات لمنظمة التجارة العالمية.

من انخفاضات كبيرة في كل من صادرات البضائع والواردات خلال فترة الركود الاقتصادي لعام 2020، وقد تعافت من هذه الخسائر بشكل جزئي. على أن استمرار ارتفاع أسعار النفط خلال 2021 يمكن أن يقلب المعادلة ويرفع اتجاهات النمو في التجارة صعوداً.

ج. تفاوت الانتعاش في الاستثمار العالمي

انتعشت تدفقات الاستثمار العالمي في النصف الأول من عام 2021، وكما حال التجارة السلعية جاء الانتعاش متفاوتاً للغاية. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي (FDI) في

ولا تزال المخاطر على اتجاهات نمو التجارة السلعية محتملة في حال استمرار ارتفاع التضخم، والتأخير في الموانئ، وارتفاع أسعار الشحن، والنقص في الإمدادات من السلع. ثم إن التعافي متباين بين مناطق العالم، حسبما تشير منظمة التجارة العالمية، حيث ستكون أضعف حالات التعافي من جانب الصادرات في مناطق الشرق الأوسط وأميركا الجنوبية وإفريقيا، فيما سيكون أبطأ حالات التعافي في جانب الاستيراد في كل من الشرق الأوسط والدول المستقبلية للكومنولث وإفريقيا.

ذلك أن المناطق ذات القواعد التصديرية المعتمدة على النفط عانت

يتوقع أن تبقى عند مستويات عالية في العام 2022 قبل أن تبدأ بالانخفاض في النصف الثاني من العالم مع تخفيف قيود العرض. ويرجح المصدر ذاته أن تتخفف أسعار السلع الأخرى في عام 2022 بعد مكاسب قوية عام 2021، بما في ذلك السلع الزراعية والمعادن. ويشكل الارتفاع غير المتوقع في أسعار الطاقة مخاطر كبيرة على المدى القريب للتضخم العالمي، وإذا ما استمر، فسيعقد الأمور تجاه خيارات السياسات الاقتصادية في ظل تعافي البلدان من الركود العالمي للعام 2020، وقد يؤثر أيضا على النمو في البلدان المستوردة للطاقة. ففي عام 2021، ارتفعت أسعار بعض السلع الأساسية أو تجاوزت مستويات لم تشهد منذ الارتفاع الحاد في عام 2011. على سبيل المثال، وصلت أسعار الغاز الطبيعي والفحم إلى مستويات قياسية وسط قيود العرض وانتعاش الطلب على الكهرباء، علما أنه من المتوقع أن تتخفف في عام 2022 مع تراجع الطلب وتحسن الإمدادات. ومن المحتمل أن تحدث ارتفاعات إضافية في الأسعار على المدى القريب وسط انخفاض شديد في المخزون والاختناقات المستمرة في العرض.

ومن المتوقع أن يبلغ متوسط أسعار النفط الخام (متوسط برنت وغرب تكساس الوسيط ودبي) \$70 في عام 2021، بزيادة قدرها 70%. كما يتوقع أن تصل إلى \$74 للبرميل في عام 2022 مع زيادة الطلب على النفط ووصوله إلى مستويات ما قبل الوباء، مما قد يبدأ في التأثير على النمو العالمي.

2) أسعار المعادن والسلع الغذائية

يتوقع البنك الدولي أن تتخفف أسعار المعادن بنسبة 5% في عام 2022، مع تباطؤ النمو العالمي وتراجع اضطرابات العرض، بعد ارتفاعها بنحو 48% في عام 2021. وسيؤدي تحسن ظروف الإمدادات واستقرار أسعار الطاقة إلى انخفاض طفيف في أسعار المنتجات الزراعية عام 2022، بعد زيادة متوقعة بنسبة 22% في عام 2021. والارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية عام 2021، إلى جانب الارتفاع المتواصل في تكاليف الطاقة أشعل المخاوف على الأمن الغذائي في العديد من البلدان المستوردة للغذاء، وفي طبيعتها البلدان العربية.

وقد أثر ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي والفحم على إنتاج السلع الأخرى، مما قلص ورفع أسعار الأسمدة، وبالتالي زاد من تكاليف

النصف الأول من عام 2021 ما يقدر بنحو 852 مليار دولار، مما يدل على زخم انتعاش أقوى من المتوقع، وفقا لمركز اتجاهات الاستثمار التابع للأونكتاد والذي صدر في 18 أكتوبر 2021. وقد استعادت الزيادة في الربع الأول والثاني أكثر من 70% من الخسارة الناجمة عن وباء كوفيد-19 في عام 2020.

على أن الانتعاش السريع للاستثمار الأجنبي المباشر والتوقعات المتفائلة يخفيان التباين المتزايد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، فضلا عن التأخر في الانتعاش الواسع النطاق للاستثمارات في القدرات الإنتاجية.

ويفيد تقرير دولي متخصص بالاستثمارات الخارجية المباشرة أن الطاقة المتجددة حلت مكان الفحم والنفط والغاز في طبيعة الاستثمارات الرأسمالية، فيما ازدادت الاستثمارات الخارجية المباشرة في قطاع الاتصالات بنحو 41%، أي بإضافة 56 مليار \$. وقد تصدرت الولايات المتحدة قائمة الدول المستقطبة للاستثمارات الخارجية المباشرة عام 2020 بنحو 61 مليار \$، وكانت الصين أكبر مستقبل للاستثمارات الخارجية المباشرة في منطقة آسيا - الباسيفيك بنحو 29.7 مليار \$. أما أوروبا الغربية، فكانت المصدر الأول للاستثمارات عام 2020 بنسبة 49% من المشروعات في العالم، فيما تصدرت المملكة المتحدة قائمة الدول المستقبلة للاستثمارات في أوروبا.

وتشير المعلومات الصادرة خلال نوفمبر 2021 إلى ارتفاع الاستثمارات العالمية إلى مستوى ما قبل الجائحة في سبتمبر 2021، وذلك بفضل الاستثمارات الجديدة في القطاعات الرقمية، بالإضافة إلى عودة الانتعاش إلى الاستثمار في قطاعات النفط والغاز.

د. ارتفاع أسعار السلع والانعكاسات

1) ارتفاع أسعار الطاقة تشعل مخاطر الغلاء

ارتفعت أسعار الطاقة في الربع الثالث من عام 2021 ومن المتوقع أن تظل مرتفعة في عام 2022، مما يزيد من الضغوط التضخمية العالمية ويحتمل أن يحول النمو الاقتصادي لمصلحة البلدان المصدرة للطاقة. ويتوقع البنك الدولي أن يرتفع معدل أسعار الطاقة على أساس سنوي بأكثر من 80% عام 2021، كما

401.5 مليار دولار في 2021، مقارنة مع 454.3 مليار دولار في العام السابق. وقد نفذت الدولة عددا من الخطط الطموحة لتنمية قطاعاتها التكنولوجية بما ساهم إلى حد كبير في تنويع الاقتصاد وفي تسريع عجلة الانتعاش من جائحة كوفيد-19.

وتأتي مصر في المرتبة الثالثة عند 394.3 مليار دولار للنتائج المحلي الإجمالي في 2021، مقابل 361.8 مليار دولار في 2020. وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية منذ عام 2016 في توفير مناخ قوي للاقتصاد المصري لتجاوز تداعيات الجائحة، بما سمح بتحقيق توازن بين احتياجات الإنفاق على القطاعات الصحية والاجتماعية من دون ارهاق الموازنة المالية مع تحقيق تقدم في تعزيز حجم الاحتياطي الأجنبي.

وفي المرتبة الرابعة يحل العراق عند 190.7 مليار دولار للنتائج المحلي الإجمالي في 2021، مقابل 172.12 مليار دولار في 2020. وتأتي قطر في المرتبة الخامسة عند 166 مليار دولار لعام 2021، مقابل 146.1 مليار دولار في 2020، علما أن قطر لديها أعلى ناتج محلي إجمالي للفرد بين جميع الدول العربية ويتوقع أن يبلغ 59 ألف دولار عام 2021، ليلها في ذلك كل من الكويت، البحرين، والسعودية، وعمان، والعراق، والأردن ومصر.

وقد استفادت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من إعادة الانفتاح على الصعيدين المحلي والعالمي، وينبغي أن يستمر الزخم الإيجابي حتى عام 2022 مع زيادة إنتاج النفط. ويتوقع أن يعود الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات ما قبل الأزمة في الربع الأول من عام 2022، حيث سيشهد نمو الناتج المحلي الإجمالي تسارعا من 2.2% عام 2021 إلى 5.1% في عام 2022.

ويتأثر الاقتصاد العربي بالتضخم العالمي الآخذ بالارتفاع بتأثير من نقص الإمدادات على المستوى العالمي المرتبط بالوباء، ومن الارتفاع في أسعار النفط والسلع الغذائية، بالتزامن مع ضعف معدلات التوظيف وارتفاع البطالة التي ارتفعت كثير خلال عام الوباء ويتوقع أن تستغرق خسائر الوظائف التي حدثت بعض الوقت قبل استعادة معدلات التشغيل السابقة. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ متوسط أسعار النفط الفورية 65.7 \$ في عام 2021، قبل أن تنخفض إلى 56.3 \$ على المدى المتوسط.

المدخلات للمحاصيل الغذائية الأساسية. كما انخفض إنتاج بعض المعادن مثل الألمنيوم والزنك بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة أيضا.

(3) الانعكاسات على الطاقة البديلة

أبرزت التطورات المذكورة سابقا كيف أن تغير أنماط الطقس بسبب تغير المناخ يشكل خطرا متزايدا على أسواق الطاقة، مما يؤثر على كل من العرض والطلب. فمن جهة التحول من الطاقة التقليدية إلى الطاقة المتجددة، تبرز المخاوف بشأن الطبيعة المتقطعة للطاقة المتجددة الحاجة إلى المصادر الموثوقة مثل الطاقة الكهرومائية أو الطاقة النووية، أو من طرق جديدة لتخزين الطاقة المتجددة. ومن جهة ثانية، أدى الارتفاع المفاجئ في أسعار الغاز الطبيعي والفحم عام 2021 إلى جعل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح أكثر قدرة على المنافسة كمصدر بديل للطاقة.

تطورات الاقتصاد العربي في خضم التحديات

أ. تحسن آفاق النمو

تحسنت الآفاق المستقبلية للاقتصاد العربي منذ النصف الثاني من عام 2021، مدعومة بتقدم اللقاحات وتخفيف القيود المتعلقة بالفيروسات وزيادة إنتاج النفط. ويبدو أن الاقتصاد العربي مستعد للوصول إلى مستوى ما قبل الوباء بحلول نهاية عام 2021. وعلى الرغم من أن متغير دلتا لا يزال يسبب القلق، يتوقع أن يسجل الاقتصاد العربي نموا بنسبة 2.9% في 2021 و3.6% في 2022، بعد انكماش بنسبة 5.2% ترافق مع ارتفاع في معدل التضخم بنسبة 14.7% بسبب جائحة كوفيد-19 في عام 2020.

ويعتبر الاقتصاد السعودي أكبر اقتصادات العالم العربي بناتج محلي إجمالي يقدر أن يبلغ 804.9 مليار دولار بالأسعار الجارية عام 2021، مقارنة مع 701.5 مليار دولار عام 2020. وقد قامت السعودية بإصلاحات في إطار «رؤية 2030» تضمنت تدعيم نشاطات التحول الرقمي، خاصة في الخدمات الحكومية والمالية، وانعكست بشكل إيجابي على الاقتصاد وساهمت في تخفي تداعيات أزمة كوفيد-19.

وتحل الإمارات في المرتبة الثانية بناتج محلي إجمالي سيبلغ

الصادرات السلعية العربية بنحو 27.1% عام 2020، بالإضافة إلى تراجع بنسبة 6% عام 2019. وسجل تراجع أقل بالنسبة لإجمالي الواردات السلعية العربية التي انخفضت بنسبة 14.1% عام 2020، مقارنة مع زيادة طفيفة بنسبة 0.1% في العام السابق. وتعتبر نسبة الانكماش التي حدثت في التجارة العربية عام 2020 مرتفعة جدا مقارنة بالتراجع الحاصل في التجارة العالمية والذي بلغ -7.4% بالنسبة للصادرات، و-7.6% بالنسبة للواردات. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام الجائحة وانعكاسات ذلك على قيم التجارة العربية.

وتحل الإمارات في طليعة الدول العربية المصدرة للسلع وتستحوذ على نسبة 40.3% من إجمالي الصادرات العربية عام 2020. يليها في المرتبة الثانية السعودية التي تشكل صادراتها السلعية نسبة 21.9% من إجمالي العربي في العام ذاته. وبذلك يشكل مجموع صادرات الإمارات والسعودية نسبة 62.2% من مجمل الصادرات السلعية العربية لعام 2020.

وسيعتمد الانتعاش الاقتصادي على خمسة عوامل أساسية، وتشمل كل من توفر اللقاحات المضادة للفيروس، ومدى قدرة السياسات المالية، وكذلك السياسات النقدية، ومدى الاعتماد على السياحة التي تعطلت خلال الجائحة ولم تستعد بعد عافيتها، والموارد النفطية وتأثير ارتفاع الأسعار بشكل متعكس على الدول المنتجة والدول المستوردة، ومدى الاستقرار بعيدا عن الصراعات المحلية والإقليمية ومأسها الإنسانية.

وبينما يستعد الاقتصاد العربي لرحلة جديدة في عالم ما بعد الوباء، من المهم اتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات للتحويل إلى اقتصادات أكثر مرونة وشمولية وأكثر اخضراراً. وسيكون التعاون العالمي والإقليمي أيضاً أمراً حاسماً لنشر اللقاحات والاستفادة من الرقمنة، وللتكيف مع تغير المناخ، والانتقال إلى تقليل الاعتماد على الكربون لتعزيز آفاق النمو في المنطقة على المدى المتوسط.

ب. التجارة الخارجية

جاءت تداعيات جائحة كوفيد-19 لتحدث تراجعا كبيرا في إجمالي

الصادرات من السلع (مليون \$)			
البلد	2020	2019	2018
الإمارات	319278	389373	387910
السعودية	173854	261603	294373
قطر	51504	72935	84288
العراق	41738	82309	92831
الكويت	40116	64483	71938
عمان	31685	38724	41761
المغرب	27159	29132	28609
مصر	26630	28993	27624
الجزائر	21617	35824	41797
البحرين	14066	18120	18044
تونس	13813	14933	15534
الأردن	7943	8317	7750
ليبيا	7741	25732	29830
لبنان	4085	4829	3830
السودان	3803	3735	3478
جيبوتي	2921	3996	3522

2830	2266	2052	موريتانيا
1204	1435	1358	اليمن
868	507	624	سوريا
21	39	41	القمر
792876	1087285	1157194	إجمالي الدول العربية
-27.08	-6.04		نسبة التغير %
17618935	19019026	19559050	إجمالي الصادرات العالمية
4.50	5.72	5.92	% لصادرات العربية إلى الصادرات العالمية

أما بالنسبة للواردات، فبيّن الجدول التالي أن مجموع واردات الإمارات والسعودية شكلت عام 2020 نسبة 50.3% من إجمالي واردات الدول العربية. وقد حلت الإمارات في طليعة الدول العربية المستوردة، تلتها السعودية، ثم مصر، والعراق، والمغرب، والجزائر.

المستوردات من السلع (مليون \$)			البلد
2020	2019	2018	
225741	267937	261538	الإمارات
137998	153163	137065	السعودية
59843	70919	72000	مصر
44484	46262	56876	العراق
43831	50734	51038	المغرب
35122	41934	46330	الجزائر
27738	33574	35864	الكويت
25835	29178	31696	قطر
20960	23507	25770	عمان
18351	21555	22705	تونس
17011	19170	20310	الأردن
13396	16543	13786	ليبيا
12683	13256	14871	البحرين
11355	19641	20396	لبنان
9838	9291	7850	السودان
7399	10407	8213	اليمن
5418	6684	7425	سوريا
3425	4138	3603	جيبوتي
2745	3520	3183	موريتانيا
280	265	243	القمر
723453	841678	840762	إجمالي الدول العربية
-14.05	0.11		نسبة التغير %
17828012	19289519	19839276	إجمالي المستوردات العالمية
4.06	4.36	4.24	% الواردات العربية إلى الواردات العالمية

المصدر السابق.

على الهيدروكربونات. وبينما هناك عدد من دول المنطقة لديها استراتيجيات مناخية وطنية، مثل كل من مصر والسعودية والإمارات، فإن العديد من البلدان العربية لا تزال في المراحل الأولى من وضع خطط التكيف الوطنية. ومن المهم تسريع الجهود للتكيف مع تغير المناخ، وتخفيف الانبعاثات، وخلق فرص للاستثمارات الخضراء، وخلق فرص العمل الجديدة.

ومن المتوقع أن يرتفع متوسط درجات الحرارة في جميع بلدان المنطقة العربية بحلول عام 2050، حتى وإن حدثت تخفيضات كبيرة في الانبعاثات العالمية. وسيؤدي انخفاض هطول الأمطار وزيادة عدم انتظامه إلى تفاقم التحديات الناجمة عن ندرة المياه. يضاف إلى ذلك التحديات الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر، والكوارث المرتبطة بالطقس التي ستحدث بشكل أكثر تواتراً، وتعرض المجتمعات التي تعتمد على الزراعة بشكل خاص. وستكون الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات أكثر تعرضاً للخطر بسبب القدرات المؤسسية المنخفضة، والبنية التحتية غير الملائمة، وشبكات الأمان الاجتماعي المحدودة، وعوامل عديدة أخرى.

لقد كشفت الجائحة أن أنماط الإنتاج والاستهلاك للحضارة الإنسانية المعاصرة يشكل تهديداً على وجودها بحد ذاته. وهذا التهديد يمس عالماً العربي أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، بالنظر إلى الطبيعة الجغرافية والتحديات المتداخلة التي تعاني منها المنطقة والمتعلقة بالمخاطر والصراعات، وبالإنتاج والاستهلاك المسؤولين، وتبعات تغير المناخ، والتفاوت الصارخ في مسار التنمية، ومعدلات البطالة والفقر والجوع واللامساواة بين الجنسين، وضعف الحوكمة، كما في الفجوة الرقمية وبنائها التحتية، بما ينذر بأن المنطقة بعيدة عن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلى أن نعمل جدياً على تغيير نهج ما قبل كوفيد-19 للتعافي على أسس جديدة من خلال التحول في التفكير والتخطيط الاقتصاديين يؤدي إلى تغيرات هيكلية اقتصادية جذرية من شأنها استبدال المناهج غير المستدامة التي تعطي الأولوية لمؤشرات الأداء الاقتصادي، وليس الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها النهوض بقدرة الناس على تحقيق إمكاناتهم وتطلعاتهم بالعمل اللائق والارتقاء بمستويات معيشتهم، وبالتالي تحقيق قيمة إضافية للاقتصاد للنمو المستدام والمتدافع والمتوسع والشامل.

ج. الاستثمارات الخارجية المباشرة

انخفض عدد مشاريع الاستثمارات الخارجية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 1031 في 2020، مقارنة مع 1795 في 2019، كما وصل إجمالي قيمة المشروعات عام 2020 إلى نحو نصف المستوى الذي بلغته عام 2019. وحلت الإمارات في طليعة الدول المستقبلية للاستثمارات من حيث عدد المشروعات بنسبة 32% عام 2020. أما من حيث القيمة، فقد جاءت السعودية في المقدمة عند 10.4 مليار \$ بنسبة 18% من المجموع، تلاها الإمارات بنسبة 9%، ثم عمان بنسبة 3.4%، ثم المغرب 2.4%، ثم مصر بنسبة 1.4%.

د. تأثير الجائحة على القطاع الخاص العربي

لقد أضاف الوباء إلى مشاكل المنطقة من خلال الانخفاض غير المسبوق في عائدات الشركات وربحيتها. وبعد انخفاض الإيرادات التاريخي في النصف الأول من عام 2020، سمح الرفع التدريجي لإجراءات الاحتواء مع قيود أقل على العمل والسفر لبعض الشركات في المنطقة العربية بالبدء في التعافي. وعاد نمو الإيرادات والربحية لقطاع الشركات بحلول الربع الأول من عام 2021 إلى مستويات ما قبل الوباء، وفقاً لمصادر صندوق النقد الدولي. على أن الاستفادة من الانتعاش لم تكن متساوية بين الشركات، حيث شكلت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحلقة الأضعف في المعادلة. ولكن الشركات التي استثمرت في التقنيات الرقمية قبل الوباء شهدت انخفاض أقل في المبيعات في ذروة الوباء بنحو 4 نقاط مئوية مقارنة بتلك التي لم تفعل ذلك.

وعلى الرغم من تراجع نقاط ضعف الشركات بشكل إجمالي، لكن استمرار المخاطر تتطلب حزمة سياسات جيدة التصميم وموجهة للفئات الضعيفة والقادرة على البقاء، نظراً لعدم اليقين بشأن مسار الوباء وزيادة مخاطر السيولة.

هـ. الاستدامة

1) تأثير الصدمات المناخية على المنطقة العربية

يشكل تغير المناخ تحديات كبيرة للمنطقة العربية، ولا سيما بالنظر إلى احتياجات التكيف الكبيرة في المنطقة واعتمادها

ولا ريب أن التكنولوجيا والابتكار ستكونان من الروافع الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، ومصدرا لحلول خلاقة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، محورها الإنسان. ولذلك من الأهمية بمكان وضع التكنولوجيا والابتكار ضمن دعائم التحول في خطط التنمية الوطنية لدفع التحول الهيكلي وتحسين الإنتاجية وإيجاد فرص العمل اللائق في المنطقة العربية. ذلك إن تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة والباذعة في ما سيلي من ثورة صناعية في مجالات متنوعة بين الصناعة والزراعة والنقل والتعليم والطب والطاقة النظيفة والمياه والمناخ تعد بحلول ناجعة للكثير من التحديات التي تواجهها بلداننا.

وقدر التقرير حصة الموارد غير المتجددة من إجمالي الثروات الرأسمالية للفترة 1995 وحتى 2018، والتي يتشكل معظمها من النفط الخام بالدرجة الأولى ومن ثم الغاز الطبيعي عدا موريتانيا (من المعادن)، بنحو 65% في العراق، و48% في كل من السعودية والكويت، و36% في قطر، و30% في عمان، و28% في الإمارات، و10% في موريتانيا، و9% في مصر. ويخلص التقرير إلى أن حصة إجمالي الثروات في رأس المال الطبيعي المتجدد آخذة في التناقص.

(2) الثروات والموارد

قدر تقرير «الثروة المتغيرة للأمم» الصادر عام 2021 عن البنك الدولي حصة الفرد من إجمالي الثروات في الكويت بنحو

حصة الفرد من إجمالي الثروات 2018 (ألف \$)	
1228.64	الكويت
1222.57	قطر
827.76	الإمارات
726.44	السعودية
417.96	البحرين
312.06	عمان
184.62	العراق
104.37	تونس
102.38	لبنان
93.32	مصر
74.68	الأردن
70.86	المغرب
58.25	موريتانيا
51.42	فلسطين
41.75	القمر
35.18	جيبوتي

المصدر: World Bank Group, The Changing Wealth of Nations 2021



تطورات العمل الاقتصادي العربي المشترك

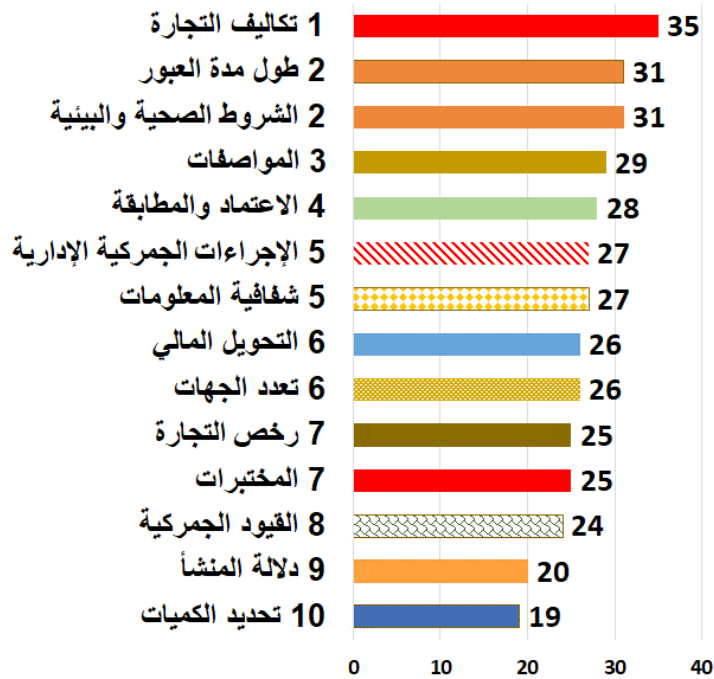
أ. تضاعف تحديات التجارة العربية البينية

كما استمرت القيود التقليدية التي يأتي في طليعتها القيود غير الجمركية، حيث تفوقت الشروط الصحية والبيئية على ما عداها من المشكلات الأخرى، بسبب القيود المشددة التي فرضت بسبب الجائحة.

وبالترتيب العام للقيود جاءت القيود الإدارية والمالية المتمثلة بتكاليف التجارة وبطول مدة عبور الحدود في طليعة المعوقات التي واجهت الشركات العربية في تجارتها البينية. وتجدر الإشارة إلى أن تكاليف التجارة بين البلدان العربية أعلى نسبياً مما هي مع شركاء تجاريين آخرين قريبين من المنطقة لعدة صناعات، لا سيما الأغذية والمشروبات، والمنتجات الخشبية، والورق والمنتجات الورقية، والمنتجات المعدنية والمعدنية اللافلزية، والمعدنية المصنعة، والسيارات والأثاث، علماً أن دول المغرب العربي لديها أعلى تكاليف تجارية لجميع القطاعات الصناعية تقريباً عند التصدير إلى المنطقة العربية. ويعد تعقيد اللوائح التنظيمية التجارية، وعدم كفاءة الخدمات اللوجستية، زائد القيود التي فرضتها كورونا وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين من الأسباب الرئيسية لارتفاع تكاليف التجارة العربية.

ينعكس ضعف التكامل الاقتصادي العربي تواضعاً في التجارة العربية البينية مع ضعف تكامل سلاسل العرض بين الدول العربية. ويرسم التقرير رقم (28) لاتحاد الغرف العربية عن سير العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي حمل عنوان «البيئة الجديدة للتجارة العربية في ظل جائحة كورونا - التداخيات ومدى التأقلم مع التجارة الرقمية»، صورة واقعية عن القيود التي تواجه التجارة العربية البينية، إضافة إلى تأثير جائحة كوفيد-19. فقد تأثرت الشركات بشدة من الجائحة، غالباً من خلال حدوث صدمات متعددة في نفس الوقت. وتتجاوز الخسائر الانخفاض الكبير في المبيعات، فالوضع المالي كذلك يزداد سوءاً بسبب صعوبة الوصول إلى التمويل، مما أدى إلى المزيد من الخسائر في الوظائف. فأكثر من 50% من الشركات العربية تكبدت خسائر فادحة، وعانت من صعوبات في السيولة المالية، وارتفاع التكاليف، وتراجع الطلب، وصعوبة استيراد المواد، فضلاً عن القيود الجديدة التي فرضت على التجارة بسبب الجائحة.

ترتيب المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية، 2021



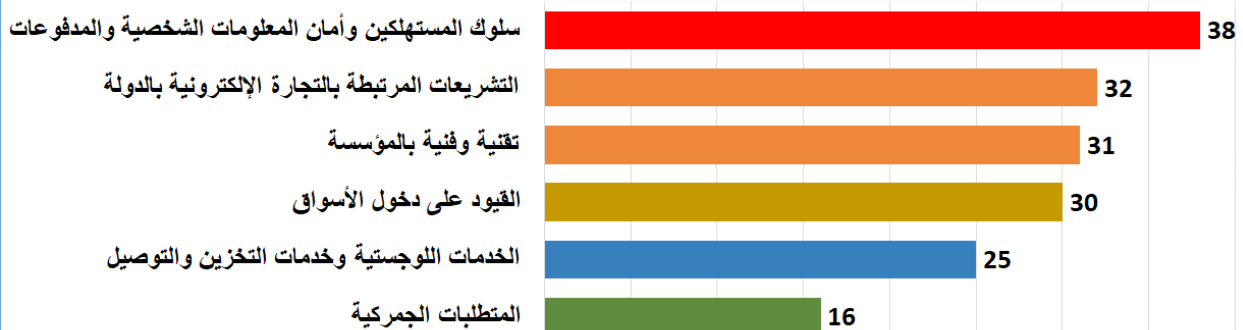
ب. نمو نشاط التجارة الإلكترونية

وستصل في الإمارات مثلاً إلى 70% مقارنة بنسبة 30% حالياً.

وهناك تفاوت في مواكبة التحول الرقمي بين الدول العربية، حيث تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي متقدمة عن باقي الدول العربية في هذا المجال. ويحدد الشكل التالي بالترتيب المعوقات الرئيسية التي تواجه القطاع الخاص العربي في مجال التجارة الإلكترونية، استناداً إلى استبيان اتحاد الغرف العربية.

ويشير تقرير اتحاد الغرف العربية أنه على العكس من التجارة التقليدية، نمت خلال الجائحة التجارة الإلكترونية، ويتوقع أن تنمو نشاطات التجارة الإلكترونية في المنطقة العربية بنسبة 23% سنوياً بين 2018 و2022. وبناء عليه يتوقع أن تزيد كثيراً حصة التجارة الإلكترونية من إجمالي تجارة التجزئة في العديد من الدول العربية سواء على المستوى المحلي أو العربي البيني أو مع الخارج،

العوائق التي تحول دون إضافة الجانب الإلكتروني بالمؤسسة



الواحدة واستبدال الدورة المستندية بالإلكترونية.

- تدعيم البنى التشريعية العربية المشتركة لتعزيز التحول الرقمي في مجال التجارة الإلكترونية.

- اعتماد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءات ما قبل الوصول وترشيح عمليات التفتيش.

- وضع برامج مشتركة تستهدف تحقيق تنمية مستدامة بمشاركة بين القطاعات العامة والخاصة، ارتكازا على تطوير لوجستيات النقل والموانئ لتعزيز ربط شبكات الطرق البحرية والبرية وسكك الحديد وسلاسل العرض.

- وضع أجندة تعاون مشتركة جديدة تتطوي على مشروعات رقمية مشتركة في شتى القطاعات الحيوية، من الطاقة المتجددة إلى التكنولوجيا، إلى السياحة والتجارة، بما يحفز ويشجع التدفقات المتبادلة للتجارة والاستثمار وللتنمية المستدامة والقابلة للاستمرار.

- استكمال البنية التشريعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الخاصة بالحوافز الفنية للتجارة والصحة والصحة النباتية وحقوق الملكية الفكرية وتسهيل التجارة، وإزالة المعوقات التي تواجه التجارة العربية البينية.

- من المهم تعزيز ريادة الأعمال على المستوى العربي وتوحيد الجهود، حيث توجد العديد من المبادرات الخلاقة، ومن شأن توحيدها عبر المنصات المشتركة المتخصصة لأصحاب المصلحة أن يعظم الفوائد للجميع ويساهم كثيرا في تعزيز ريادة الأعمال الرقمية والتكنولوجية.

- أهم الأمور المطلوبة إقليميا وعالميا هو تفعيل تعاون عالمي جدي بين المؤسسات المعنية لتنسيق المعايير والقواعد لرقمنة عمليات تمويل التجارة.

- الاستفادة من مبادرات صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية البينية في رقمنة عمليات تمويل التجارة العربية من خلال خطة الصندوق للتحويل الرقمي والمبادرات والتطبيقات التي تم إطلاقها لهذه الغاية، إلى جانب دوره في تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية لاعتماد التقنيات المالية

ج. التطورات الإجرائية والتشريعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك

سجل خلال العام الماضي عددا من التطورات الإيجابية الإجرائية والتشريعية في مسار العمل الاقتصادي العربي المشترك. وفي ما يلي ملخص لأبرز التطورات:

- تعمل الأمانة العامة للجامعة لتصبح شهادة المنشأ العربية إلكترونية.

- في إطار تطوير البنية التشريعية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تم استحداث لجان يتوقع الانتهاء من عملها قبل نهاية 2021. وتضم اللجان التي تعد ملاحق قانونية كل من موضوعات القيود الفنية على التجارة، والصحة والصحة النباتية، وتسهيل التجارة، والملكية الفكرية.

- في مجال تحديث اتفاقية الاستثمار العربية، تعمل الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع الدول الأعضاء ومنظمة أوكناد على إعداد المسودة الأولى للاتفاقية الجديدة.

- أصبح عدد الدول العربية الموقعة على اتفاقية التعاون الجمركي العربي 6 دول مع انضمام كل من مصر والبحرين، بالإضافة إلى الأردن والسعودية وفلسطين وقطر.

- أودعت سلطنة عمان وثائق الانضمام لاتفاقية تحرير التجارة العربية البينية في الخدمات لدى الجامعة العربية، وبذلك بلغ عدد الدول التي تطبق الاتفاقية 5 دول وهي مصر والسعودية والإمارات والأردن وعمان، إضافة إلى 7 دول تقدمت بجدول التزاماتها وهي المغرب وقطر والكويت والبحرين والسودان ولبنان واليمن.

د. مواجهة عقبات التجارة العربية البينية

هناك دور رئيسي للقطاع الخاص في تعديل استراتيجية عمله للتصدي لتبعات الجائحة وغيرها من المعوقات والانطلاق قداما من خلال الرقمنة والابتكار والريادة. وعلى الحكومات توفير التسهيلات للتجارة العربية البينية من خلال:

- تيسير التمويل وسرعة إنجاز المعاملات واعتماد النافذة



- الحديثة، وتنظيم ورش العمل التدريبية للجهات العربية المعنية.
- تسريع التحولات الهيكلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- تدعيم التكامل مع التكتلات العالمية كخيار لا غنى عنه للنمو والتقدم، لأن العزلة الاقتصادية تولد الركود، فيما الطريق إلى الأمام يكمن في زيادة المشاركة والتكامل مع العالم.
- إصلاح السياسات لمزيد من الحوكمة والشمولية والإنتاجية
- تعزيز القدرة على الصمود تجاه الصدمات والأزمات.

التحولات المطلوبة لمواكبة ثورة الاستدامة

فقد كشفت جائحة كوفيد-19 أن أنماط الإنتاج والاستهلاك للحضارة الإنسانية المعاصرة يشكل تهديدا على وجودها بحد ذاته. وهذا التهديد يمس عالمنا العربي أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، بالنظر إلى الطبيعة الجغرافية والتحديات المتداخلة التي تعاني منها المنطقة والمتعلقة بالمخاطر والصراعات، وبالإنتاج والاستهلاك المسؤولين، وتبعات تغير المناخ، والتفاوت الصارخ في مسار التنمية، ومعدلات البطالة والفقر والجوع واللامساواة بين الجنسين، وضعف الحوكمة، كما في الفجوة الرقمية وبنائها التحتية، بما ينذر بأن المنطقة بعيدة عن مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تحتاج البلدان العربية إلى وضع وتنفيذ برامج شاملة للإصلاح الاقتصادي وفقا لرؤى مرتبطة بالتحديات المشتركة والخاصة بكل منها بغية تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاحتوائي الشامل للجميع. كما يتعين الاهتمام برأس المال البشري في ضوء الفرص الهائلة التي أتاحتها الثورة الصناعية الرابعة، بما يساهم في زيادة الإنتاجية وخفض معدلات البطالة التي تعد من الأعلى في العالم.

وتتمثل الأولويات الأساسية للعالم العربي في ما يلي:

فالعالم العربي لديه أعلى معدلات في العالم لبطالة الشباب والنساء، وصلت إلى 27% لدى الشباب، و40% لدى النساء اللواتي لديهن أيضا أدنى معدل للمشاركة في القوى العاملة بما لا يتجاوز 21%.

- الحد من الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.
- تعزيز مسار التكامل الاقتصادي العربي انطلاقا من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

والطاقة النظيفة والمياه والمناخ تعد بحلول ناجحة للكثير من التحديات التي تواجهها بلداننا.

ويمكن للتكنولوجيا أن تؤدي دورا محوريا في التصدي للأسباب الجذرية للفقر والبطالة وتهيئة فرص العمل اللائق، وتساهم تجلياتها المتمثلة بالذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، وسلسلة الكتل وغيرها في إتاحة فرص العمل النوعية والمتميزة. وقد باتت التقنيات الحديثة لمعالجة البيانات وأدوات تحليل البيانات الضخمة والمعلومات الجغرافية المكانية وغيرها من مصادر البيانات ضرورية جدا لتنفيذ سياسات التنمية المستدامة ورصدها وتقييمها بكفاءة مناسبة.

والأمر يتطلب وضع سياسات إقليمية ووطنية مؤازرة وقادرة على جذب استثمارات القطاع الخاص، وتشجيع الابتكار وبناء الشراكات الداعمة، ولا سيما تطوير المحتوى التكنولوجي المحلي وزيادة الأعمال. كما يتطلب سياسات تشريعية ومالية وضريبية محفزة لتشجيع رواد الأعمال والمستثمرين ودعمهم للتكيف مع متطلبات بيئة العمل الجديدة.

ستبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيز الزاوية للاقتصادات العربية، وينبغي دعمها بوسائل التمويل الميسر لأنها المصدر الرئيسي للنمو وفرص العمل ولخلق الوظائف الجديدة ولا سيما للفئات الشابة. لكن الاستثمارات ستتغير كثيرا نحو الجيل الجديد من الشركات التي تقف مستعدة لمواكبة احتياجات الطلب الجديدة للرقمنة والمجالات الجديدة التي ستتاح للاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللمشروعات الناشئة والريادية في العديد من المجالات ارتكازا على الابتكار والأبداع.

ذلك أن الابتكار في طريقه إلى أن يصبح الاستراتيجية الموجهة للحكومات والشركات في جميع أنحاء العالم، لا سيما من أجل تحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة المتعلقة بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، بما يوفر العمل المنتج واللائق للجميع.

ومن المهم إدماج خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس في سوق العمل من خلال مواءمة مخرجات التعليم مع الاحتياجات المستقبلية لأسواق العمل، بتوسيع فرص التعليم الجيد في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتعلم مدى الحياة، بحيث يصبح متاحا

والدول العربية الأقل نموا وبعض البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة تعاني من فقر متعدد الأبعاد بمعدلات مرتفعة تظل أكثر من 40% من الأسر، وأكثر ما يساهم في ارتفاعها الحرمان من التعليم، فيما يتزايد حجم القطاع غير النظامي والعمالة الهشة.

وعلىنا أن نعمل جديا على تغيير نهج ما قبل كوفيد-19 للتعافي على أسس جديدة من خلال التحول في التفكير والتخطيط الاقتصاديين يؤدي إلى تغييرات هيكلية اقتصادية جذرية من شأنها استبدال المناهج غير المستدامة التي تعطي الأولوية لمؤشرات الأداء الاقتصادي، وليس الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها النهوض بقدرة الناس على تحقيق إمكاناتهم وتطلعاتهم بالعمل اللائق والارتقاء بمستويات معيشتهم، وبالتالي تحقيق قيمة إضافية للاقتصاد للنمو المستدام والمتدافع والمتوسع والشامل.

لقد دخلنا فعلا في عالم مختلف يتطلب تفكيراً جديداً وطرقاً وأدوات مختلفة لن نتفخع معه الأدوات القديمة، وهذه الأدوات هي الرقمنة والابتكار والريادة والتي ستحمل معها مفاهيم جديدة للحياة والعمل والتقنيات مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء وغيرها.

ومن المهم الابتعاد عن وضع وصفات تقليدية أو معدة مسبقاً، وأن نلجأ في رحلتنا نحو توفير العمل اللائق للجميع إلى وضع استراتيجية عربية مشتركة تراعي خصوصيات الدول العربية، بما فيه تحديد المشكلات التي يعيشها كل بلد على وجه الخصوص لاقتراح الحلول المناسبة لها. فعلىنا أن نطور قدراتنا الذاتية على ابتكار الحلول وتكييفها وحماية الإنجازات التكنولوجية، والتفكير في الاستراتيجيات الاستباقية عوضاً عن التفاعلية للتغلب على الأزمات المستقبلية.

ولا ريب أن التكنولوجيا والابتكار ستكونان من الروافع الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، ومصدرا لحلول خلاقة لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة للجميع، محوراً الإنسان. ولذلك من الأهمية بمكان وضع التكنولوجيا والابتكار ضمن دعائم التحول في خطط التنمية الوطنية لدفع التحول الهيكلي وتحسين الإنتاجية وإيجاد فرص العمل اللائق في المنطقة العربية. ذلك إن تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة والباذغة في ما سيلي من ثورة صناعية في مجالات متنوعة بين الصناعة والزراعة والنقل والتعليم والطب



- تحقيق معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمستويات تتناسب مع احتياجات خلق فرص العمل المناسبة.
- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع الاقتصادي، والارتقاء التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.
- تعزيز السياسات الوطنية والعربية المشتركة التي تدعم ريادة الأعمال، والإبداع والابتكار، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والنشاطات الإنتاجية المولدة لفرص العمل اللائقة، من خلال تيسير الوصول إلى الخدمات المالية.
- تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع وتوسيع الوصول إلى الخدمات المصرفية والمالية للجميع.
- تحسين كفاءة استهلاك وإنتاج الموارد بما يقلص التدهور البيئي.
- وضع وتنفيذ سياسات لتعزيز السياحة المستدامة التي تخلق فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.
- توفير فرص العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والأجر المتساوي عن العمل المتساوي القيمة.
- تقليص نسبة الشباب غير الملحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب.
- اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على العمل القسري وحظر عمل الأطفال.
- حماية حقوق العمل وتعزيز بيئات عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال.

ومتوفرًا وميسورًا لبناء المهارات الرقمية والتكنولوجية. وكذلك دعم التكنولوجيا المساعدة لضمان دمج ذوي الإعاقة، حيث هناك الكثير من التطبيقات والأدوات والابتكارات التي يمكن أن تساعد في تخفيف الصعوبات التي تواجه هذه الفئة بشكل يومي، وأن تدعم الوصول إلى المعلومات على نحو يكفل لهم المعرفة وحرية التعبير والتواصل الشخصي وإبداء الرأي والعمل والريادة.

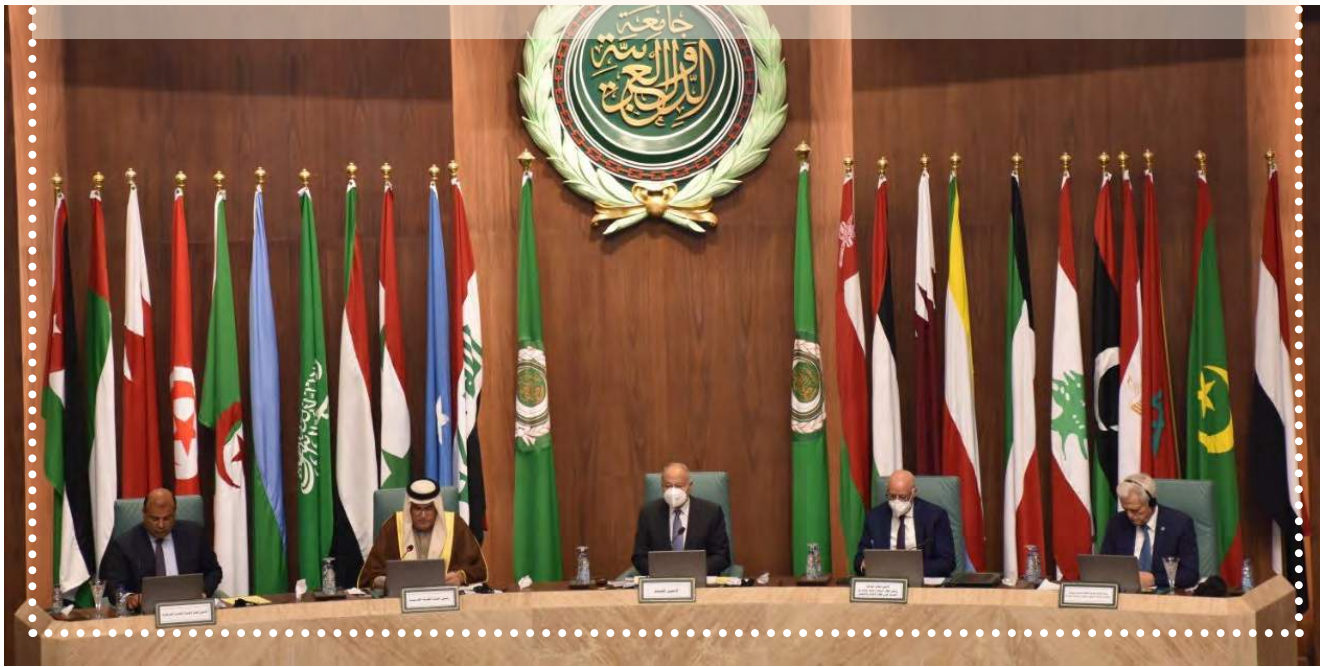
ويحتاج تحقيق تقدم في الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة إلى تعبئة وزيادة التمويل والاستثمار في مجال التكنولوجيا والابتكار، وكذلك تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار فيهما، ولا سيما في المجالات التي لها الأثر الأكبر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلى توفير فرص العمل اللائق للجميع.

وكل ذلك يتطلب تعزيز الحوار المجتمعي بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال في سبيل التصدي لمشكلة انعدام الأمن الوظيفي المتفاقم، ولتحقيق المساواة والتعافي الشامل والعمل اللائق للجميع، ولوضع أجندة إصلاح شامل لمعالجة المشكلات الهيكلية عبر التحول المدروس إلى الرقمية، بهدف بناء نموذج تنموي جديد قائم على الابتكار الصناعي والدائرية في الإنتاج والاستهلاك والتنوع الاقتصادي، وعلى تعزيز سلاسل الإمداد والقيمة الإقليمية.

ويمكن تحديد المحاور التي ينبغي العمل عليها لتحقيق تقدم في الوصول إلى الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة بما يلي:

الاجتماع التنسيقي السنوي للغرفة العربية المشتركة بالقاهرة ربط الكتروني بين الجمارك العربية والغرفة الأجنبية المشتركة

عقد الاجتماع التنسيقي السنوي للغرفة التجارية العربية الاجنبية المشتركة بتاريخ 17 كانون الثاني (يناير) 2022، في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وذلك برئاسة رئيس اتحاد الغرف العربية عبدالله محمد المزروعى، ومشاركة وحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد ابو الغيط، والأمين العام لاتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، وعدد من الرؤساء الأجانب ونواب الرؤساء العرب والأمناء العامين للغرفة المشتركة، والأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.



الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية. ووجه التهئة للغرفة المشتركة لما تقوم به من جهود وعمل متواصل خصوصاً في ظل الآثار السلبية التي نتجت عن جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والعربي وعلى المكانة المرموقة التي وصلت اليها كنفقات اتصال متقدمة بين الدول العربية والدول الصديقة. ونوه بالانجازات التي تم تحقيقها، والدور الاكبر المنتظر منها نظراً إلى الحاجة المتصاعدة التي كرسستها التطورات الجارية في ظل توجه العالم نحو الاقتصاد الرقمي، لمخاطبة احتياجات التنمية العربية المشتركة على أسس أكثر توازناً وعدالة. وكذلك لزيادة وتيرة اندماج الاقتصاد العربي في المنظومة الاقتصادية الدولية، وتعميم عمليات نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة في سبيل التنمية المستدامة ولتعزيز الابتكار وريادة الأعمال وشتى المجالات الحيوية.

افتتح الاجتماع أحمد ابو الغيط مثمناً على جهود الغرفة المشتركة في تطوير انشطتها وخدماتها واستحداث فعاليات جديدة، فضلاً عن التنسيق والتعاون بينها لتنفيذ المشاريع الجديدة التي تعمل عليها خصوصاً ما يتعلق بمنصات الشبكات الرقمية. وأكد أنّ هذه المؤسسات الراسخة تلقى كل الدعم من القطاع الاقتصادي في جامعة الدول العربية حيث انها تقوم بدور هام في نطاق العمل الاقتصادي العربي المشترك وجذب الاستثمارات.

المزروعى

بدوره أعرب الرئيس عبدالله المزروعى، عن سروره واعتزازه لعقد الاجتماع في بيت العرب وبرعاية وحضور معالي احمد ابو



وتنظيم المنتديات المتخصصة وذلك بشكل افتراضي.

حنفي

وأكد الأمين العام للاتحاد على أهمية حث الجمارك العربية في عمل الربط الإلكتروني مع الغرف المشتركة من أجل سرعة عملية تسجيل وتخليص البضائع، بالإضافة إلى انشاء برنامج عمل مشترك بين الغرف المشتركة الاتحاد والجامعة، لخلق العديد من الأنشطة الثقافية والتي تساعد على تقارب الشعوب ومن ثم زيادة العلاقات في كافة المجالات المختلفة وخلق برامج تدريبية بين الغرف العربية والمشاركة تحت مظلة الاتحاد والجامعة في مجالات الابتكار، الحاضنات والشركات الصغيرة والمتوسطة.

رامزاور

وتحدث رئيس الغرفة العربية الألمانية للتجارة والصناعة الدكتور بيتر رامزاور، بصفته ممثلاً عن الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة، مشيراً إلى أن الغرف العربية - الأجنبية المشتركة تحت مظلة اتحاد الغرف العربية هي تعبير عن الوحدة الاقتصادية والرغبة في تنمية الإمكانات الاقتصادية للدول العربية.

وألقى الدكتور خالد حنفي، كلمة أشار فيها إلى أن الغرف العربية الأجنبية المشتركة تشكل بشقيها العربي والاجنبي كتلة مؤثرة في الاوساط السياسية والاقتصادية في دول المقار. لافتاً إلى أن هذه الغرف تسعى دائماً إلى تطوير الدبلوماسية الاقتصادية والاهتمام بدور الغرف الذي لم يعد بروتوكولياً بل الاهتمام بالاقتصاد لخلق الثروة في دولنا والمساهمة في التنمية. ولفت الأمين العام إلى الدور الثقافي والاجتماعي والحضاري والاعلامي الذي تقوم به الغرف للترويج لها ولفرص الاستثمار في الوطن العربي، معلناً مشاركة الغرف المشتركة في فعاليات اكسو 2020، وأشار إلى أن الغرف تعتبر بيوت خبرة كونها أحد شرايين التواصل بين الجانبين العربي والأجنبي بهدف اقامة التحالفات الاقتصادية ومواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وخاصة ما يتعلق بالاقتصاد الرقمي، مثل blockchain وبنوك المعلومات المشتركة.

وشدد على أهمية تحويل الازمات إلى فرص؛ حيث أن جائحة Covid-19 التي اجتاحت العالم منذ أواخر العام 2019، والتي أثرت سلباً على العجلة الاقتصادية والنقل والتنقل، إلا أن الغرف المشتركة استمرت بتقديم خدماتها والقيام بتنفيذ برامجها وأنشطتها

في مختلف القطاعات الصناعية .

وأعربت عن تطلع الحكومة المصرية للتعاون مع ألمانيا في مجال الطاقة المتجددة وللاستفادة من الخبرات الألمانية الكبيرة بهدف توفير بدائل لمصادر الطاقة التقليدية والحفاظ على البيئة وبصفة خاصة فيما يتعلق بإنتاج الهيدروجين الأخضر والذي يعتمد إنتاجه بصفة رئيسية على الطاقة الشمسية والتي تتوفر في مصر على مدار العام.

من جهته أشار الدكتور خالد حنفى إلى الفرص الاستثمارية الواعدة بالأسواق العربية. لافتاً إلى أهمية جذب المزيد من الشركات الألمانية في مجال صناعة السيارات والصناعات المغذية للاستثمار بالسوق العربية والاستفادة من الميزات التنافسية الكبيرة لهذا السوق واتفاقيات التجارة الحرة الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات الإقليمية والعالمية.



ولفت الى الحاجة التي أدت الى إنشاء هذه الغرف والتي من شأنها توفير منصة يمكن من خلالها تحديد الاحتياجات الاقتصادية للبلدان العربية. ومع ذلك، فإن الغرف العربية - الأجنبية المشتركة لا تمثل فقط الشأن الاقتصادي وإنما أيضا الشأن الثقافي.

مذكرة تفاهم وتكريم

كما جرى خلال الاجتماع التنسيق توقيع مذكرة تعاون بين اتحاد الغرف العربية والمنظمة العربية للسياحة. وتم تقديم درع تقديري إلى الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية السابق بجامعة الدول العربية السفير الدكتور كمال حسن علي، كعربون تقدير وشكر لدعمه المتواصل لمسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك، والغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة، وتعاونونه المثمر مع اتحاد الغرف العربية.

لقاء الوزيرة جافع

استقبلت وزيرة التجارة والصناعة المصرية، نيفين جامع، رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية الدكتور بيتر رامزاور، بحضور أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفى، والسفير الألماني بالقاهرة فرانك هارتمان، ومساعد الوزيرة للشؤون الاقتصادية والوزير مفوض تجارى إبراهيم السجيني، ورئيس التمثيل التجاري يحيى الوائى بالله.

وتناول اللقاء سبل تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية المصرية الألمانية في مختلف القطاعات التجارية والصناعية والاستثمارية بالإضافة إلى قطاع الطاقة المتجددة.

وأكدت الوزيرة جامع على حرص الدولة المصرية على تعزيز العلاقات الثنائية بين القاهرة وبرلين في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة خاصة وأن ألمانيا تعد إحدى أهم الشركاء الاقتصاديين لمصر بدول الاتحاد الأوروبي. وأشارت إلى اهتمام القيادة السياسية بتوسيع أطر التعاون الاقتصادي مع دولة ألمانيا للاستفادة من خبراتها الصناعية المتطورة ونقلها للصناعة الوطنية

منتدى مجلس الأعمال العربي الروسي ينعقد في اكسبو دبي 2020 مستوى جديد من التعاون الاستراتيجي المشترك نحو النمو والازدهار

عقدت فعاليات المنتدى الاقتصادي لمجلس الأعمال العربي الروسي في مدينة دبي (اكسبو دبي 2020) تحت عنوان: "روسيا والعالم العربي: الفرص الجديدة في الواقع الجديد". وذلك بتنظيم مشترك من اتحاد الغرف العربية ومجلس الأعمال العربي الروسي واتحاد غرف للتجارة والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة، وبدعم من وزارة شؤون التجارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة التجارة بدولة الامارات. وحظي المنتدى بحضور حوالي 400 مشارك من الجانبين العربي والروسي، من رسميين ومن أصحاب الأعمال والشركات وقيادات الغرف واتحادات الغرف العربية برئاسة رئيس اتحاد الغرف العربية عبد الله محمد المزروعى.



الدول العربية والإمارات مع الاتحاد الروسي تشمل كافة القطاعات الاقتصادية. مؤكداً أن الأمن الغذائي على وجه الخصوص يمثل أحد أهم محاور الشراكة المهمة بين الجانبين.

خالد حنفي

من جهته رأى أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، أنه على الرغم من مشاكل التوريد والإمداد والانكماش الاقتصادي الذي يعيشه العالم، شهدت العلاقات العربية الروسية زيادة في حجم التبادل التجاري بنسب كبيرة حيث وصلت الزيادة في الإمارات إلى 80 في المئة. لافتاً إلى أنه من المتوقع من الطرفين زيادة حجم الأعمال ليس من ناحية الاستيراد والتصدير بل من خلال العمل

أكد وزير الدولة للتجارة الخارجية بدولة الامارات، الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، أن منتدى الأعمال العربي الروسي فرصة للعمل الإقليمي المشترك للارتقاء بالشراكة بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية ومجتمع الأعمال الروسي إلى مستوى جديد من النمو والازدهار. موضحاً أن "الدول العربية ترتبط وروسيا بعلاقات تاريخية متينة، وعلى الصعيد الثنائي تستند العلاقات الإماراتية الروسية إلى أسس راسخة من الصداقة والتعاون المشترك، وهذه الشراكة هي ثمرة رؤية واحدة وإرادة مشتركة من قيادتي الدولتين".

وأشار إلى أن الإمارات تحتضن أكثر من 4000 شركة روسية تساهم بفاعلية في النمو الاقتصادي، كما تواصل العديد من الشركات الإماراتية المستثمرة في روسيا تحقيق نجاحات متتالية وتأسيس مشاريع رائدة في روسيا. منوهاً إلى أن أطر التعاون بين

إيزافيتش، الضوء على الإجراءات التي تتبناها روسيا للنهوض بالشركات الصغيرة والمتوسطة وسبل تعاونها مع نظيراتها في الدول العربية. منوهاً إلى أن التعاون المرجو لا يعني استهداف الأسواق العربية بل المزج مع نظيراتها بالدول العربية التي استطاعت تحقيق نجاحات في قطاعات مختلفة.

جلسات عمل

وناقش المنتدى عدة محاور منها: التمويل والاستثمار، نظم المعلومات والاقتصاد الرقمي، التعاون الروسي العربي في القطاع الزراعي، قطاعي الطب والصيدلة، ويتضمن أيضاً جلسة خاصة عن دور رائدات الأعمال في ظل الاتجاهات العالمية الجديدة. كما تم خلال المنتدى توقيع اتفاقية بين مجلس سيدات الأعمال بين الجانبين العربي والروسي لتوثيق العلاقات وتبادل الخبرات والتجارب.

مجلس سيدات الأعمال العربي - الروسي

وقّع مجلس سيدات أعمال الإمارات ومجلس الأعمال الروسي العربي اتفاقية تعاون مشترك لتأسيس المجلس الروسي العربي لسيدات الأعمال تحت مظلة اتحاد الغرف العربية، وذلك على هامش منتدى مجلس الأعمال الروسي العربي الذي عقد تحت عنوان "روسيا والعالم العربي - الفرص الجديدة في الواقع الجديد" في إطار إكسبو دبي 2020 في دبي.

وقعت الاتفاقية رئيسة مجلس سيدات أعمال الإمارات المهندسة فريدة عبد الله قمبر العوضي، ورئيسة مجلس الأعمال الروسي العربي، ورئيسة منظمة "سيدات الأعمال" الروسية تاتيانا غفيلافا.

وأكدت العوضي على أهمية عقد مثل هذه الاتفاقيات والشراكات الإقليمية والدولية. معتبرة أنه من خلال مواصلة الشراكة والابتكار سيتاح لمزيد من رائدات الأعمال الاستفادة من هذه الفرص، مشيرة إلى أنه تم الاتفاق على أن يكون مقر مجلس سيدات الأعمال الروسي العربي الإقليمي في مقر مجلس سيدات أعمال الإمارات بدبي.

سويًا لتكوين تحالف استراتيجي تكون فيه الأسواق العربية منصات للوصول لمختلف أنحاء العالم.

جيهان صالح

من جانبها أشادت المستشار الاقتصادية لرئيس مجلس الوزراء في مصر جيهان صالح، بالعلاقات الروسية المصرية، مؤكدة أنها ليست حديثة ولها مستقبل وفاق. معتبرة أن تحقيق علاقات مستدامة يتطلب وضع مصر والوطن العربي على سوق القيمة. واعتبرت صالح أن محطة الطاقة النووية في مصر (مشروع الضبعة)، تعدّ من المشاريع الواعدة وهو ثمرة التعاون مع روسيا في مجال التكنولوجيا الخاصة بالطاقة النظيفة. مبيّنة أن المنطقة الصناعية الروسية التي يتم تنفيذها لأول مرة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر، تم فيها تخصيص قسم للجانب الروسي في قطاعات مختلفة ومنها السيارات، حيث أن توطين صناعة السيارات هدف استراتيجي لمصر وقد تكون روسيا لاعبا مهما في هذا المجال.

تيهور زابوروف

كما تحدث في المنتدى السفير فوق العادة ومفوض روسيا الاتحادية لدى دولة الإمارات تيمور زابوروف، نيابة عن وزير الخارجية الروسي سيرغيه لافروف، ناقلا رسالة من القيادة الروسية أشاد فيها بالإنجازات التي حققتها مجلس الأعمال العربي الروسي خلال سنوات إنشائه في مجال تنوع الأعمال وتحقيق التواصل الذي ساهم في إنجاز مشاريع عدة، مشيداً بالمناخ البناء والإيجابي بإكسبو 2020 دبي والذي من شأنه دفع التعاون بين الدول المشاركة بالمنتدى. وشدد على أن مجلس الأعمال العربي - الروسي يعتبر محطه مهمة لمناقشة الاتفاقيات حول المشاريع المشتركة الجديدة بين روسيا الاتحادية وبلدان الوطن العربي.

ألكسندر إيزافيتش

وسلط مسؤول المشاريع الصغيرة والمتوسطة في روسيا ألكسندر



هذا إلى جانب أن التنوع الجغرافي والثقافي والاقتصادي لروسيا الاتحادية يجعل منها سوقاً واعدة للمنتجات الإماراتية وذلك نظراً لما تتمتع به روسيا الاتحادية من بيئة استثمارية متنوعة ومناخ استثماري مشجع.

من جانبها أشارت غفيلافا إلى أن مجلس الأعمال الروسي العربي ومنذ إنشائه منذ نحو 20 عاماً ساهم بشكل فعال في نمو حركة التجارة بين روسيا الاتحادية ودولة الإمارات العربية المتحدة بأكثر من 60 مرة. معتبرة أن منتدى الأعمال الروسي العربي هذا العام شهد لحظة تاريخية بإضافة جدول أعمال خاص بالمرأة عن "دور رائدات الأعمال في العالم الحديث".

وشددت العوضي على أنه نتطلع دائماً إلى بناء شراكات فعالة يكون لها الأثر الواضح على مجتمع سيدات الأعمال، معتبرة أن الشراكة مع مجلس الأعمال الروسي هي واحدة من تلك الشراكات المميزة، حيث أن الإمارات أكبر شريك تجاري خليجي لروسيا بنسبة 55 في المئة من تجارة روسيا الخليجية. لافتة إلى أن الإمارات وبما تمتلكه من بنية تحتية قوية من موانئ ومطارات وخدمات لوجستية ومشاريع نوعية يجعلها دولة رائدة ومتقدمة في استقطاب رؤوس الأموال فهناك أكثر من 4000 شركة روسية تعمل داخل الدولة. كما أن المواصفات العالية التي تتمتع بها المنتجات الوطنية يجعلها في تنافسية عالية تضاهاي نظيراتها من مختلف دول العالم.

اتحاد الغرف العربية يشارك في اجتهاد لجنة متابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية

شارك اتحاد الغرف العربية في الاجتماع العاشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية بتاريخ 16 ديسمبر 2021 بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عبر تقنية فيديو كونفرنس، بإدارة ممثل دولة ليبيا.

والدولية، وأعدت دراسة عن أوضاع 8 دول وعن المناخ تمهيدا لوضع خارطة طريق للتمويل المستدام، وطلب من اللجنة المعنية عرضها في الاجتماع القادم، علما أنه سيتم عرض التقرير الخاص بمصر عن آلية التمويل المستدام في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

4. تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالزلازل: عقدت عدة فعاليات حول الموضوع انتهت إلى ورشة عمل أنشأت لجنة مختصة بالموضوع وضعت شروطا مرجعية للآلية، وسيتم عرضها على الدول.

5. المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022: تقوم إسكوا بالتحضير للمنتدى ليعقد برئاسة الأردن خلال مارس 2022، يهدف لبلورة السياسات لترفع إلى الأمم المتحدة في نيويورك في يوليو 2022، والموضوع الرئيسي هو إعادة البناء للتعامل مع جائحة كوفيد- التعافي والمنعة، مع التركيز على التعليم والتحول الرقمي والمساواة ودور الشباب والحياة فوق الأرض وتحت الماء والشراكة.

6. الشبكة العربية للمنتديات الوطنية للتنمية المستدامة 2030: عقد اجتماع للمنتدى الأردني ركز على المياه والبيئة والحد من الكوارث، وللمنتدى التونسي حول التغير المناخي والنفايات البلاستيكية، والمنتدى اللبناني رغم الظروف الصعبة وخاصة مبادرة "بحر بلا بلاستيك" ومبادرة الإدارة المستدامة لمحيط نهر الليطاني، والمنتدى المصري وتجربته المتميزة بالشراكة مع الجامعات في مجال التعليم، وفي التعليم في الريف وتحويل المدارس إلى مدارس خضراء، والمنتدى المغربي الذي ينفذ أنشطة لحقوق الإنسان والغابات. وتمت دعوة الدول العربية الأخرى لإقامة منتديات مماثلة.

كما تم التأكيد على متابعة الحد من تداعيات آثار جائحة كوفيد-19، وجرى عرض أبرز فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي سيعقد عام 2022، فضلا عن إطلاق المبادرة العربية للتنمية المستدامة، والموافقة على عقد يوم عربي للتنمية المستدامة.

بحث الاجتماع المواضيع المتصلة بالمتابعة التي تضمنت كل من القضاء على الجوع، والشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة، وآلية التمويل المستدام في المنطقة العربية، وتحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالزلازل. كما بحث تنفيذ الشبكة العربية للمنتديات الوطنية للتنمية المستدامة، وأثار جائحة كوفيد-19، وفعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى بعض العروض التي قدمت من قبل الجهات التطوعية وإسكوا التي عرضت التحضيرات الجارية لتنظيم المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2022، فضلا عن إطلاق المبادرة العربية للتنمية المستدامة، وعقد يوم عربي للتنمية المستدامة.

وفي ما يلي أبرز نتائج وتوصيات الاجتماع:

1. القضاء على الجوع: أقر الإطار الاستراتيجي وعرضت الخطة التنفيذية وتم إقرارها، وسيتم إطلاقها في الأسبوع العربي للتنمية المستدامة خلال فبراير 2022. اللجنة المختصة تتعاون مع شبكة بنوك الطعام، وأعدت تقريرا عن فيضانات السودان سيرعرض مطلع العام القادم، إلى جانب التعاون مع المبادرات العربية المتصلة للتخفيف من الجوع ولإعداد تقرير إقليمي عن الجفاف وإعداد خرائط أساس فنية بالتعاون مع الجهات المختصة. وتم التأكيد على أهمية الاهتمام بالأمن الغذائي للمنطقة.

2. الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة: تضم حاليا 12 دولة عربية، وأنشئت بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري وإسكوا لإقامة عدد من المنتديات المتصلة بالتنمية المستدامة، ويتم البحث في طرق تمويل منصة الشبكة مع اختيار شخصية لرئاسة الشبكة، وستطلق خلال النسخة الرابعة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

3. آلية التمويل المستدام في المنطقة العربية: تم إنشاء مجموعة للتمويل المستدام تضم عددا من مؤسسات التمويل العربية

المقاييس والمواصفات ISO.. جواز عبور الشركات

إعداد: الكاتبة السعودية حنين بخش



الايزو هي منظمة تطوعية غير حكومية ومستقلة بدأت في 25 دولة وتضمنت ما يقارب 67 ألف هيئة فنية واستمرت في التطور والانتشار حتى أصبح في عضويتها 164 (هيئة مواصفات ومقاييس وطنية) أو ما يعرف بـ (ISO Certification Body) من مختلف أنحاء العالم والتي يمكن تشبيهها بوزارة التعليم العالي و3923 هيئة فنية أو ما يعرف بـ (Accreditation body) والتي يمكن تشبيهها بالجامعات والكليات المعتمدة.

وينطوي دور منظمة الأيزو (ISO) على إصدار المواصفات والمعايير الدولية.. والمواصفة هي عبارة عن وثيقة تتضمن المعايير والإرشادات والمتطلبات التي تضمن المطابقة والتناغم بين المواد والعمليات والمنتجات ويمكن تمثيل تطبيق معايير الأيزو بحاويات أرصفة الشحن فهي متماثلة ولها نفس المعايير في جميع دول العالم. ولقد أسندت المنظمة إصدار شهادة الأيزو لجهات المنح المعتمدة

بعد الحرب العالمية الثانية كان لابد من إعادة التشكل ووصل العلاقات بين البلدان والتمهيد لحركة التجارة حول العالم فوقع على عاتق أصحاب المصلحة (الحكومات والهيئات والمؤسسات والمستثمرين) إيجاد نظام اداري سلس موحد يضمن جودة ودقة العمليات المتبعة أثناء تقديم المنتجات والخدمات لا يعوق تحقيقه اختلاف جغرافي او لغوي ويساهم في تطوير وزيادة المعاملات التجارية.

وبناء عليه تم عقد اجتماع في عام 1946 وكان من أهم مخرجاته تكوين عدد من المنظمات منها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأيزو (ISO) او (International Organization for Standardization) والتي أعلن عن انطلاقتها رسميا تحديدا في جنيف في فبراير عام 1947. وكلمة ايزو مشتقة من اللغة اليونانية تحديدا كلمة ايزوس (ISOS) والتي تعني المساواة والمطابقة ومنظمة

والمتوسطة والكبرى وحتى المدارس والكلية والجامعات على مستوى العالم.

وتعد المملكة العربية السعودية من أوائل الدول العربية في العمل على منظومة إدارة الجودة والمطابقة من خلال إطلاق العديد من المبادرات الوطنية لتطوير البنية التحتية للجودة والتي تبنتها الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة SASO. وفي إطار رؤية المملكة 2030 ازداد الاهتمام بالجودة بشكل مضطرد لتنمية الاقتصاد السعودي، فأصبح هناك جهات مثل المجلس السعودي للجودة SQC.org.sa والمركز السعودي للاعتماد SAAC. gov.sa والمركز السعودي لاعتماد المنشآت الصحية (CBAHI) cbahi.gov.sa وغيرها.

وتختلف تكاليف شهادة الأيزو وفقاً لطبيعة النشاط ونوع المنتجات والخدمات التي تقدمها المنشأة لعملائها وحجم المنشأة ويتم الأخذ في الاعتبار عدد العاملين بها كمقياس تقديري لذلك ومدى تعقد وتداخل العمليات والأنشطة.

حيث ينقسم هيكل التكاليف إلى:

- تكاليف متعلقة بتأهيل الشركة وإنشاء نظام ISO وتدريب العاملين
- تكاليف الجهة المانحة واستخراج شهادة ISO للسنة الأولى
- تكاليف التجديد السنوي لشهادة الأيزو
- تكاليف المدقق الداخلي والخارجي

يتطلب تطبيق نظام برنامج الأيزو ISO ليس فقط قراءة مواصفة الأيزو الدولية المطلوب تطبيقها بشكل جيد وفهم كل البنود الواردة فيها وإنما يستلزم تكوين فريق عمل متمكن في الجودة واختيار قائد متميز لهذا الفريق. وقد يتطلب في بعض الأحيان الاستعانة باستشاري متخصص في التخطيط ودراسة العمليات لعمل تحليل الفجوة بين الوضع الحالي والوضع المأمول الوصول إليه وتأهيل الكوادر البشرية بالشركة من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج

من قبلها والتي يطلق عليها (ISO Certification Body) وهي جهات مستقلة تقوم بتنفيذ المراجعات وإجراءات التدقيق والتقييم لنظام الأيزو لدى المنشآت، كطرف ثالث محايد. ويتم اعتماد الجهات المانحة بواسطة جهات الاعتماد الدولية للجهات المانحة طبقاً للمواصفة القياسية ISO 17021، وتتعدد جهات الاعتماد الدولية وتختلف على حسب جنسيتها مثل، UKAS، IAS، EGAC، DAC وغيرها..

مع العلم أن جهات الاعتماد الدولية المعترف بها تكون بالعادة عضواً في المنتدى الدولي للاعتماد IAF، والذي يقوم بدوره بتنظيم اتفاقية الاعتراف المتبادل IAF MLA والتي تعنى قبول الشهادة في أي مكان حول العالم.

وتكون جهة منح شهادة (ISO) مسؤولة عن:

- إجراء المرحلة الأولى من المراجعة والتدقيق Ist stage audit
- مراجعة الوثائق والإجراءات الخاصة بنظام ISO وإصدار تقرير المراجعة الأولي بالملاحظات
- إبلاغ إدارة الجودة بالشركة بأي مستجد أو ملاحظة أثناء المراجعة
- في حالة اجتياز الشركة لمرحلة التدقيق الأولي يتم تحديد موعد التدقيق النهائي
- في نهاية التدقيق يتم عقد الاجتماع الختامي وعرض لأهم ملاحظات المراجعة
- منح الأيزو وإضافتها إلى الموقع الإلكتروني للشركة المانحة

يتم إصدار شهادات الأيزو وتكون سارية لمدة ثلاث سنوات بشرط التجديد السنوي في الميعاد ولابد من مراعاة الالتزام بالمراقبة الدائمة والعمل على الحفاظ على الشهادة لتجنب إلغاء الاعتماد. ويعد الأيزو اليوم مطلب مهم لجميع الشركات الحكومية والخاصة والمنظمات الاجتماعية والغير ربحية والشركات الصناعية الصغيرة

- تحسين صورة الشركة في أعين العملاء ومنحهم الثقة في السلع والخدمات
- زيادة قدرة المنظمة في التقدم للمناقصات الحكومية بعد الحصول على الأيزو
- فتح أسواق جديدة وزيادة المبيعات والإرباح وتحسين الجودة حيث تشترط بعد الدول حصول المصدر على شهادة الأيزو
- زيادة فرصة الحصول على الامتياز التجاري العالمي قبل المحلي
- زيادة قدرة المنظمة في الامتثال للمعايير الجودة طوال مراحل تقديم المنتج أو الخدمة
- فهم سياق المنظمة وتحديد الجهات المهتمة ومتطلباتهم بعد تطبيق نظام الأيزو
- تحديد الفرص والمخاطر المحتملة ووضع إجراءات فعالة لمواجهة تلك المخاطر
- اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في حالة اكتشاف حالات عدم المطابقة
- وجود نظام وقائي فعال لمنع المشاكل قبل حدوثها.
- التدريب وبناء المنظومة الموثقة طبقاً لمتطلبات المواصفة القياسية المطلوبة وتطبيقها لإيجاد الأدلة الموضوعية على تحقق معايير الأيزو وتنفيذ المراجعة الداخلية للتأكد من فعالية وكفاءة الاجراءات المستحدثة وتنفيذ اجتماعات لجنة مراجعة الادارة ومتابعة مدى تقدم نظام الجودة وبالتأكيد اختيار جهة المنح المناسبة ونوع شهادة ISO المناسب للشركة..
- ويمكن التحقق من صحة شهادة الأيزو بداية بالتحقق من الجهة المانحة، ثم التحقق من اعتماد الجهة المانحة من قبل ال Accreditation body والتحقق من النطاق الجغرافي ونطاق اعتماد الجهة المانحة ورقم الشهادة من خلال موقع الجهة المانحة وحالة الشهادة (سارية - معلقة - منتهية).
- واخيرا فأهمية تطبيق أنظمة الجودة والحصول على اعتماد الأيزو يرجع الي أن مواصفة الأيزو:
- تساهم في رفع القدرة التنافسية للمنظمة أمام المنافسين لما لها من قبول واعتراف عالمي
- يتم الاعتراف بها بمثابة إقرار المطابقة لمعايير الجودة
- تطوير النظام الإداري management System في المؤسسات والشركات



"الإسكوا": تفاقم الوضع الاقتصادي في السودان والصومال وموريتانيا واليمن



تفاقم الوضع الاقتصادي في أقل البلدان العربية نمواً وهي: السودان والصومال وموريتانيا واليمن، وتراجعت آفاق النمو عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 وحالة عدم الاستقرار. كما وتسببت الصراعات في تشريد أعداد كبيرة من السكان الذين باتوا في حاجة ماسة إلى المساعدة، مما خلق أعباءً أثقلت كاهل هذه البلدان. هذا أبرز ما ورد في التقرير الذي صدر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، تحت عنوان "أقل البلدان العربية نمواً: تحديات وفرص التنمية".

ويظهر التقرير إلى أنّ المحرك الأساسي للنمو، على ضعفه، في جميع هذه البلدان هو الاستهلاك الخاص، يليه الاستهلاك الحكومي. بينما لم تؤد عوامل مثل الاستثمارات الخاصة والتي من شأنها عادة أن تقضي إلى تنمية اقتصادية كبيرة، أي دور ذات شأن.

أمام هذا الواقع، دعت الأمانة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي إلى تكريس الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام ركيزةً لجميع التدخلات، لا سيما في البلدان المتضررة من صراعات مزمنة.

بحسب التقرير، اتسمت معدلات النمو في البلدان العربية الأربعة بانخفاض كبير خلال العقد الماضي. ففي الصومال، انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي بشكل مستمر منذ عام 2010، في حين شهد كل من السودان واليمن انخفاضاً كبيراً جداً منذ منتصف العقد الماضي. وانهار نمو الناتج المحلي الإجمالي في اليمن حيث شهد الناتج الحقيقي انكماشاً بنسبة 50 في المئة بين عامي 2014 و2020. وسجل السودان كذلك انخفاضاً حاداً في النمو في عام 2019 بسبب الاضطرابات السياسية التي شهدتها البلاد تلك السنة.

أجل دعم المؤسسات الوطنية وأنظمة الحوكمة للاستجابة للأزمات الإنسانية وحلها بطرائق تؤسس للتنمية المستدامة وبناء السلام، وتسخير كافة الجهود في شتى المجالات لدعم هذه الدول وبالأخص دعم اليمن وشعبه الشقيق".

إلى ذلك، يوصي التقرير بضرورة أن تكون التدخلات لدعم البلدان العربية الأقل نمواً ضمن رؤية تهدف إلى الربط ما بين العمل الإنساني المهم والضروري من ناحية، وتحقيق التنمية واستقرار السلام من ناحية أخرى. وشكّل التقرير الوثيقة الرئيسية في استعراض إقليمي قاده الإسكوا لتقييم ما تم تنفيذه من الالتزامات الواردة في خطة العمل التي اعتمدها المؤتمر العالمي الرابع المعنى بأقل البلدان نمواً في عام 2011، وفي العملية التحضيرية للمؤتمر الخامس، المقرر عقده في الدوحة في كانون الثاني/يناير 2022. ويأتي هذا التقرير بعد أكثر من عام على توقيع اتفاقية التعاون بين الإسكوا والبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن بهدف العمل على دعم أقل البلدان العربية نمواً من خلال دراسات وبحوث تهدف إلى وضع توصيات للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وذلك تحسيناً لظروفها المعيشية عبر إسهامات تنموية فاعلة.

وقالت: "المعونة الإنسانية طارئة لكن يجب تقديمها في إطار مستدام طويل الأجل، يؤدي إلى الاستثمار في التنمية على نحو مباشر وسريع، ويساهم بالتالي في تحقيق السلام". وأشارت إلى أنّ "الأولوية يجب أن تكون لإنهاء الصراع وتخفيف معاناة السكان ووقف تقويض عمل المؤسسات العامة وتدمير البنى الأساسية".

مضيفاً أنه يجب عكس الاتجاه المتزايد نحو الاعتماد المفرط على المعونة، والعمل على أن تكون ركائز السلام والإغاثة والتنمية معززة ومكتملة لبعضها البعض قبل السلام وبعده.

من جهته، أكد المشرف العام على البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن السفير محمد بن سعيد آل جابر، أنّ "الشراكة بين البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا"، أثمرت بالعمل سوياً في إصدار تقرير وورقة سياسات عامة بعنوان: "أقل البلدان العربية نمواً: تحديات وفرص التنمية"، والذي يسلط الضوء على التقدم المحقق خلال السنوات العشر الماضية لصالح أقل البلدان نمواً للعقد 2011-2020، للاستفادة من مخرجاته في تطوير عملية إقليمية شاملة وفعالة لإخراج هذه الدول من فئة أقل البلدان نمواً في العقد المقبل، ولمساعدة الدول والمنظمات المانحة في الإسهام لتفعيل نهج المقاربة الثلاثية في ظروف الهشاشة والنزاعات من



منظمة فاو تحقق ناقوس الخطر لتفاقم أزمة الأمن الغذائي في العالم العربي

دائرة البحوث الاقتصادية - اتحاد الغرف العربية



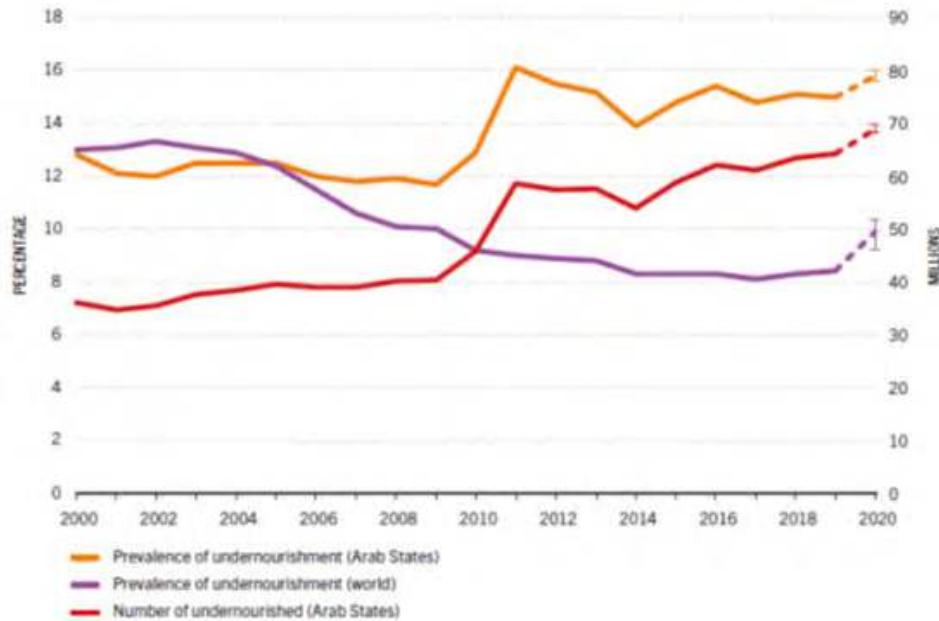
يرسم تقرير حديث لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو) صدر في نوفمبر (تشرين الثاني) 2021، صورة قاتمة عن أوضاع الأمن الغذائي العربي.

ويبين التقرير أن 69 مليون شخص في العالم العربي يعاني من سوء التغذية عام 2020. وأظهر أن ثلث سكان المنطقة، البالغ عددهم 420 مليون نسمة، لم يحصلوا على غذاء كافٍ. وبين عامي 2019 و2020، عانى 4.8 مليون شخص في العالم العربي من سوء التغذية في جميع الطبقات الاجتماعية وفي البلدان المتضررة أو غير المتأثرة بالنزاع، بحسب المنظمة.

2.2 من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على جميع أشكال سوء التغذية.

تظهر البيانات الواردة في هذا التقرير أن الدول العربية تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الهدف 2.1 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بضمان الوصول المنتظم إلى ما يكفي وآمن ومغذٍ، والهدف

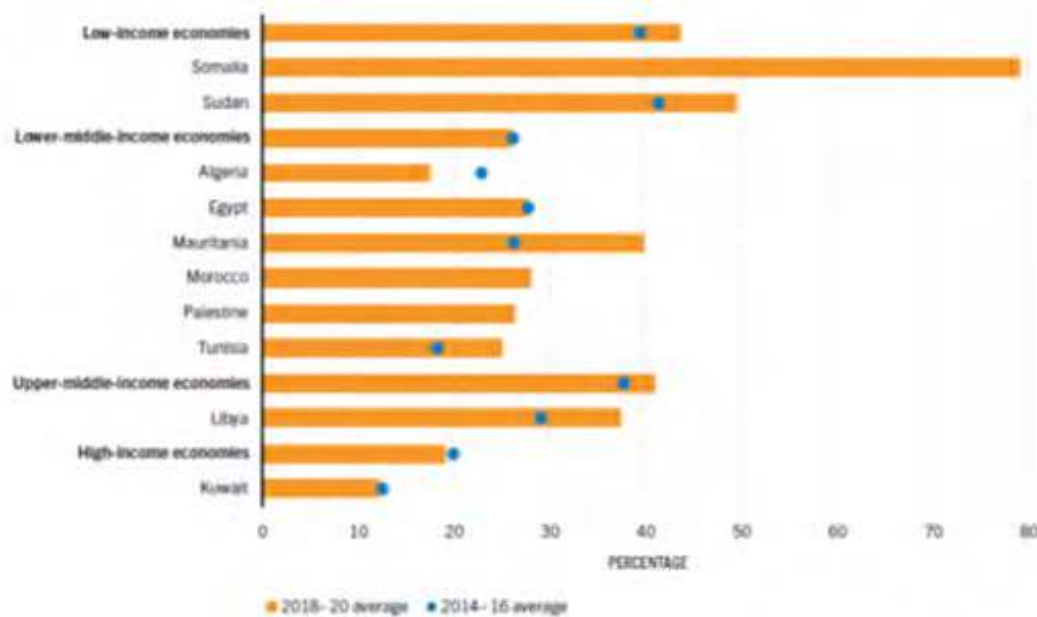
سوء التغذية في العالم العربي وفي العالم



يعاني 59.5% من السكان من الجوع بينما تواجه البلاد اضطرابات أمنية منذ عام 2007، يليه اليمن التي تشهد حرباً منذ سبع سنوات وحيث طال الجوع 45.4% من السكان. كما سجلت اليمن الرقم القياسي في عدد الاصابات بفقر الدم الذي عانت منه 61.5% من النساء في سن الإنجاب في عام 2020.

ويسلط التقرير الضوء على حقيقة أن المنطقة كانت خارج المسار الصحيح للتخلص من الجوع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتغذية حتى قبل جائحة COVID-19، حيث تفشى الجوع منذ 2015-2017، ويرجع ذلك في الغالب إلى الصراعات التي شهدتها العديد من بلدان منطقة. وبحسب التقرير، فإن أكثر الدول تضرراً هو الصومال، حيث

انعدام الأمن الغذائي بشكل معتدل وحاد



المتوسط العالمي البالغ 13.1%. وتنتشر السمنة بنسب أعلى في الدول الأغنى، وفي مقدمتها دول الخليج، وعلى رأسها الكويت بنسبة 37.4 في المئة.

والاتجاهات المتدهورة هنا تظهر توقف الجهود المبذولة لتحقيق الأمن الغذائي وأهداف التغذية في المنطقة، وليس من المرجح أن تتحسن في سياق الاضطرابات الاقتصادية الهائلة الناجمة عن كوفيد-19. وعلى دول المنطقة أن تبذل قصارى جهدها للتغلب على التحديات الهائلة التي تواجهها لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 والقضاء على الجوع والحد من انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية.

ووفق تقرير المنظمة فإن 141 مليون شخص في المنطقة عانى من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2020، بزيادة قدرها 10 ملايين عن العام الذي سبقه. وبذلك يكون الجوع قد تفاقم بنسبة 91.1% في العالم العربي على مدى العشرين سنة الماضية، حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة. وترافق ذلك مع مشاكل تتعلق بالصحة العامة، حيث يعاني 20.5% من الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة من التقرم و10.7% من هذه الفئة العمرية من زيادة الوزن.

وما زالت مشكلة السمنة لدى البالغين تمثل مشكلة صحية عامة كبيرة في المنطقة، ولا سيما في البلدان العربية الغنية. وفي عام 2020، بلغت النسبة لدى البالغين 28.8، أي أكثر من ضعف

أوضاع ومؤشرات الأمن الغذائي في العالم العربي

	2020-2018	2019-2017	2018-2016	2016-2014	2011-2009	2006-2004	2002-2000	
سوء التغذية %								
العالم	8.9	8.3	8.2	8.3	9.4	12.3	13.2	
الدول العربية	15.3	15.0	15.1	14.7	13.6	12.3	12.3	
عدد الذين يعانون من سوء التغذية (مليون)								
العالم	683.9	632.9	622.7	613.8	652.3	804.0	819.2	
الدول العربية	65.5	62.9	62.2	58.3	48.3	38.9	35.5	
انعدام الأمن الغذائي %								
بنسبة حادة				بنسبة معتدلة أو حادة				
	2020-20	2019-2017	2018-2016	2016-2014	2020-2018	2019-2017	2018-2016	2016-2014
العالم	10.5	9.5	8.9	8.2	27.6	25.8	24.8	23.0
الدول العربية	11.2	11.5	11.8	11.3	31.6	32.0	32.1	30.3
عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (مليون)								
بنسبة حادة				بنسبة معتدلة أو حادة				
	2020-20	2019-2017	2018-2016	2016-2014	2020-2018	2019-2017	2018-2016	2016-2014
العالم	813.0	722.7	669.4	607.7	2132.3	1970.1	1874.4	1696.1
الدول العربية	47.9	48.4	48.6	44.8	135.4	134.6	132.4	119.9
نسبة السمنة لدى البالغين %								
	2016	2015	2014	2013	2010	2005	2000	
العالم	13.1	12.8	12.5	12.1	11.2	9.9	8.7	
الدول العربية	28.8	28.2	27.5	26.9	25.0	22.0	19.5	

<https://www.fao.org/3/cb7495en/cb7495en.pdf>

Near east and North Africa regional overview of food security and nutrition 2021: statistics and trends



ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

تمتد الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل
الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي
والإجتماعي والثقافي.



على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلاً عالياً، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:



استكشاف فرص الأعمال
وتحديد الشركاء التجاريين



الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات
الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية
والعربية



إقامة المعارض، ولقاءات أعمال،
والفعاليات، والمحاضرات،
وتنظيم البعثات التجارية



بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين
الشركات، والحكومات، والمؤسسات
الأخرى العربية والبرازيلية



إعداد دراسات الجدوى
والإمكانات الإستثمارية



تقديم الخدمات الإستشارية



التصديق على وثائق
ومستندات التصدير



تقديم خدمات الترجمة
العربية – البرتغالية

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 2145 3200 (11) (55)

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1) (One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo - SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
إيتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

الاقتصاد الرقمي في العالم العربي لا يمكن تفويت الموجة الجديدة من التغيير التكنولوجي

في دوشقية سرحال، واستشارة اقتصادية - اتحاد الغرف العربية



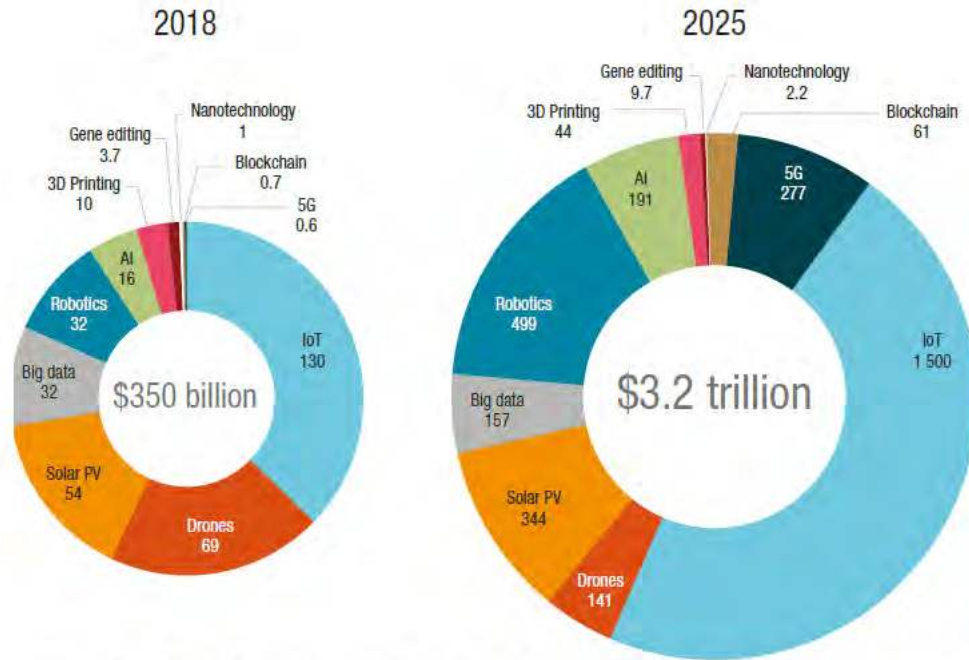
يعيش العالم اليوم في عصر التغيير التكنولوجي المذهل، حيث أصبحت التقنيات الرقمية أسرع وأكثر قوة وأرخص، وتتقارب مع بعضها البعض بطرق أكثر ابتكاراً من أي وقت مضى لتعظيم إمكاناتها. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، أصبحت الاختراقات التكنولوجية محركاً مركزياً للنمو الاقتصادي العالمي وتتزايد أهميتها وتأثيرها في تغيير الطريقة التي نعيش ونعمل ونتج ونفكر ونتواصل بها.

تقديرات حجم السوق للتقنيات الرائدة، بمليارات الدولارات

%	2025	%	2018	التكنولوجيا الرائدة
46.5	1500	37.2	130	إنترنت الأشياء
15.5	499	9.2	32	الروبوتات
10.7	344	15.5	54	الطاقة الشمسية
8.6	277	0.2	0.6	5G
5.9	191	4.6	16	الذكاء الاصطناعي
4.9	157	9.2	32	البيانات الضخمة
4.4	141	19.8	69	الدرونز
1.9	61	0.2	0.7	سلسلة الكتل
1.4	44	2.9	10	الطباعة الثلاثية الأبعاد
0.3	9.7	1.1	3.7	التعديل الجيني
0.1	2.2	0.3	1	نانوتكنولوجي
100.0	3225.9	100.0	349	

إنترنت الأشياء (IoT): هي كل شيء يمكن أن تتعرف عليه شبكة الإنترنت من خلال بروتوكولات الإنترنت المعروفة. والإنسان في هذه الحالة هو المستفيد من كل هذه التقنيات والاتصالات الشبئية. تمكن إنترنت الأشياء الإنسان من التحكم بشكل فعال وسهل بالأشياء عن قرب وعن بعد.

تقديرات حجم السوق للتقنيات الرائدة، بمليارات الدولارات



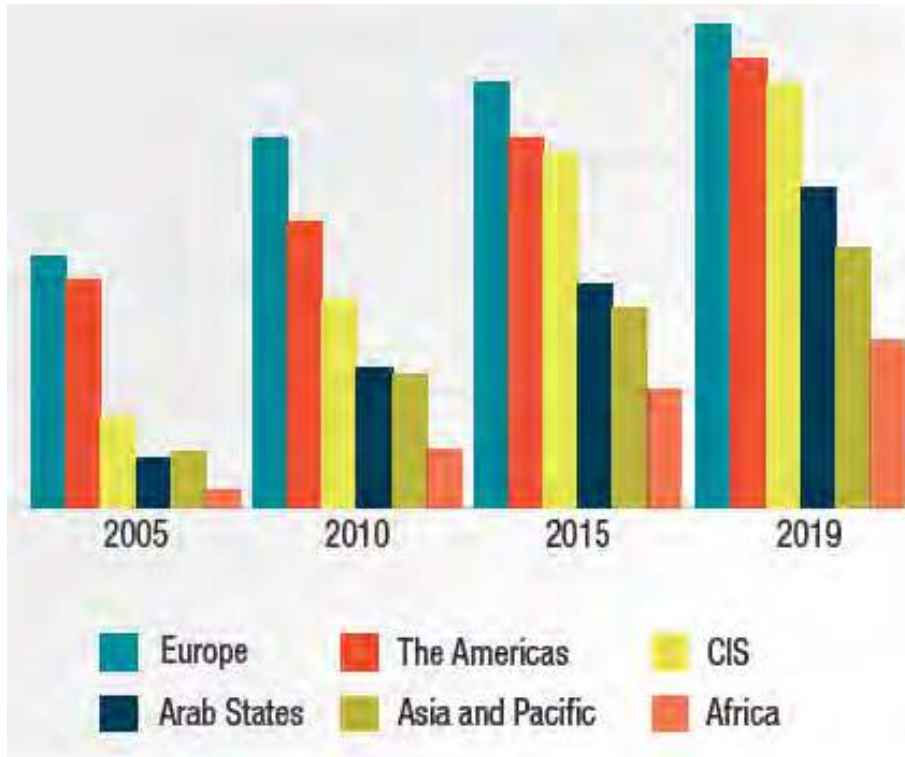
Source: UNCTAD based on data estimates from Froese (2018), MarketsandMarkets (2018), Sawant and Kakade (2018), Business Wire (2019), Chaudhary et al. (2019), GlobeNewswire (2019), MarketsandMarkets (2019), MarketWatch (2019a), MarketWatch (2019b), Raza (2019), Tewari and Baul (2019), Wagner (2019), Mordor Intelligence (2020).

كبرى اقتصادات العالم على معظم الحصص، حيث تبلغ نسبة 35% في الولايات المتحدة، و13% في الصين، و8% في اليابان وحوالي 25% مجتمعة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية. وقد نما الاقتصاد الرقمي العالمي بمعدل 2.5 مرة أسرع من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتضاعف حجمه تقريبا منذ عام 2000.

وتشير تقديرات حديثة أن الاقتصاد الرقمي، الذي يتضمن شكلا من أشكال المهارات الرقمية ورأس المال الرقمي، 22.5% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. وكان الاقتصاد الرقمي بلغ 11.5 تريليون دولار ليشكل نسبة 15.5% من الاقتصاد العالمي عام 2016، مع توقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 24.3% عام 2025. وتستحوذ



استخدام الإنترنت بحسب المناطق

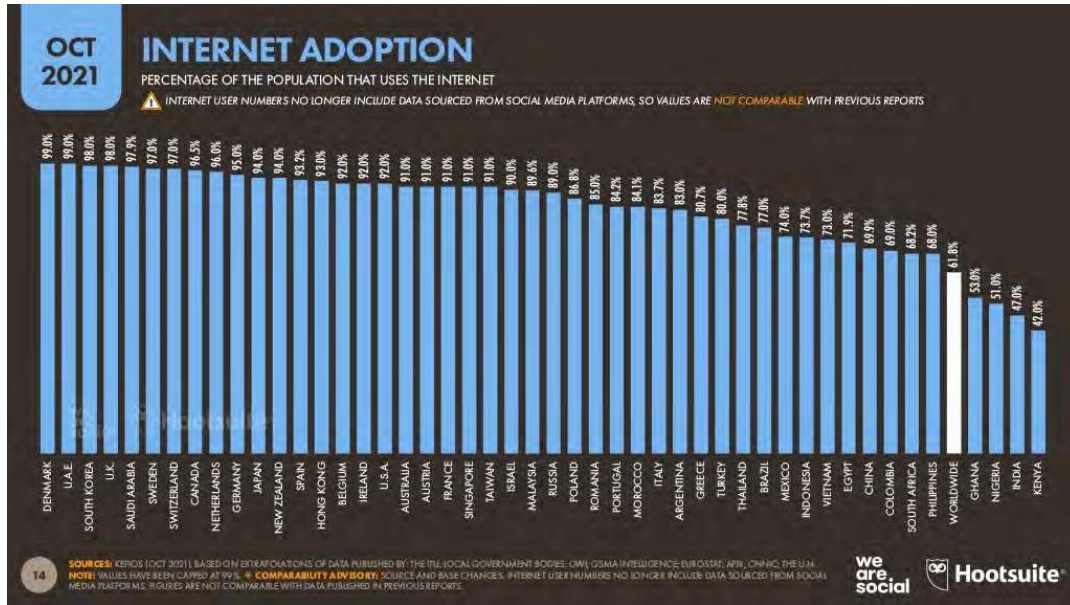


المؤشرات الأساسية للرقمية في العالم



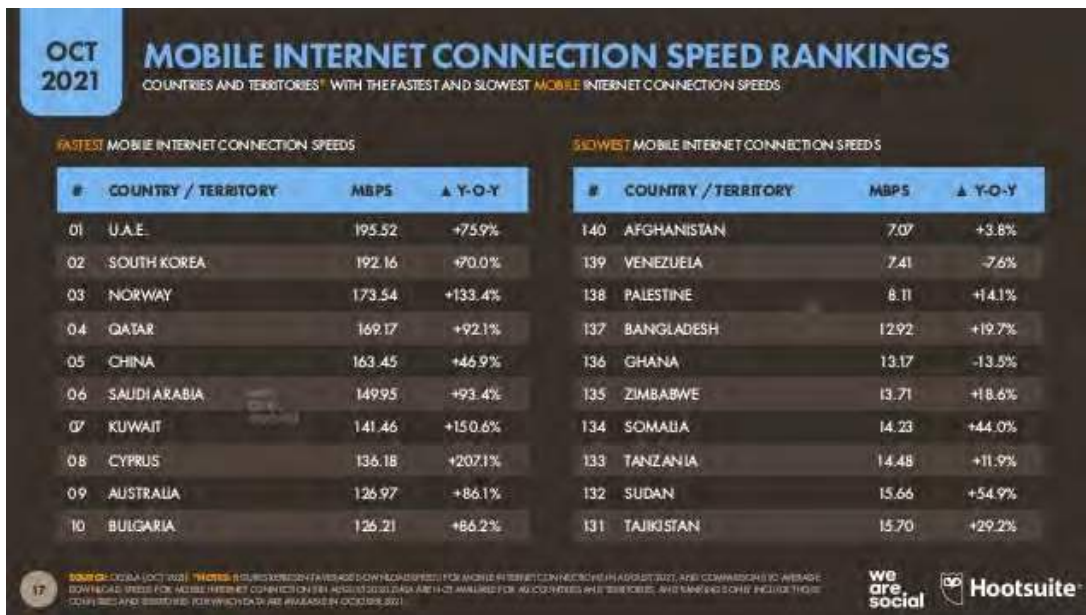
الناتج المحلي الإجمالي، كما حلت السعودية في المرتبة الخامسة عالميا في استخدام الإنترنت بنسبة 97.9% من السكان، وجاءت المغرب في المرتبة 29 بنسبة 84.1%، ثم مصر في المرتبة 39 بنسبة 71.9%.

وفي أكتوبر 2021، وصلت نسبة مستخدمي الإنترنت إلى 61.8% من إجمالي سكان العالم، بزيادة سنوية بنحو 5%، فيما بلغت نسبة مستخدمي الهواتف المحمولة نسبة 67.1%. وحلت الإمارات بعد الدنمارك كثاني أعلى استخداما للإنترنت بنسبة 99% من السكان، حيث شكلت التجارة الإلكترونية نسبة 4.9% من



جاءت السودان في المرتبة 132 عالميا، والصومال في المرتبة 134، وفلسطين في المرتبة 138.

أما بالنسبة لسرعة الإنترنت، فجاءت مراتب الدول العربية متفاوتة إلى حد كبير، حيث حلت الإمارات في المرتبة الأولى عالميا، وحلت قطر في المرتبة الرابعة، والكويت في المرتبة السابعة، بينما



منافستها، وعبر سلسلة التوريد الخاصة بها. فاستخدام الأصول الرقمية هو الذي يحقق المكاسب الإنتاجية والنمو الاقتصادي، وليس إنتاجها فقط. وفي المتوسط على مدى العقود الثلاثة الماضية، أدى استثمار دولار أمريكي واحد في التقنيات الرقمية إلى زيادة قدرها 20 دولاراً أمريكياً في الناتج المحلي الإجمالي. وتظهر هذه النتيجة أنه مقابل كل استثمار بقيمة 1 دولار أمريكي، يكون متوسط العائد على الناتج المحلي الإجمالي أعلى بمقدار 6.7 مرات بالنسبة للاستثمارات الرقمية مقارنة بالاستثمارات غير الرقمية.

وفي حين أن الاقتصادات المتقدمة بشكل عام أكثر نضجاً في رقميتها، فإن بعض الاقتصادات النامية حققت تقدماً بارزاً في هذا المجال. وفي شهر سبتمبر 2021، كانت نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي للاستخدامات المرتبطة بالأعمال 22.9% من الإجمالي العالمي، فيما كانت النسبة 27.1% في الإمارات، و23.7% في السعودية، و20.7% في مصر، و18.5% في المغرب. كما كانت نسبة مستخدمي الخدمات المالية الإلكترونية في العالم 28.5% من الذين عمرهم بين 16 و64 عاماً، مقارنة مع نسبة 24.1% للإمارات، و13.6% لمصر، و12.7% للمغرب.

وفي عينة مكونة من 50 دولة، شكل الاقتصاد الرقمي 18.4% من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد المتقدم، مقارنة مع 10.0% من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات النامية. لكن الاقتصادات النامية الرائدة، بما في ذلك الصين وماليزيا وتشيلي، تضاهي الاقتصادات المتقدمة في تراكم الأصول الرقمية واستخدامها والمساهمة التي يمكن أن تقدمها التقنيات الرقمية في أي مرحلة من مراحل التنمية. حتى بين أقل البلدان الرقمية في العينة، يمثل الاقتصاد الرقمي جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي، وهو دليل على انتشار التقنيات الرقمية في الاقتصاد العالمي الحديث. هذا لأنه حتى في البلدان التي لديها قطاع تصنيع تكنولوجي ضئيل، تستفيد الشركات بشكل متزايد من النطاق العريض ومن السحابة وتعد نفسها لاعتماد الموجة التالية من التطورات التكنولوجية.

البنية التحتية للاقتصاد الجديد: البيانات والمنصات الرقمية

أهمية الاستثمار في الإنترنت السريع

أظهرت التجربة في مناطق أخرى من العالم أن الاستثمار في الإنترنت السريع مسألة ضرورية لا غنى عنها، حيث تنصدر مناطق أخرى في مجال اعتماد كابلات الألياف البصرية (الفيبر) على امتداد مساحاتها. ويتوضح مدى التباين في مزيج البنية التحتية المستخدمة للاتصال بالإنترنت الثابت في العالم العربي، في مزيج التقنيات المستخدمة. فأغلب الدول ما زالت تعتمد على تكنولوجيا قديمة، أي أسلاك النحاس، في توفير الإنترنت للمستخدم النهائي، في حين أن دول مثل رومانيا وبلغاريا انتقلت إلى البنية التحتية الخاصة بإتاحة الإنترنت عن طريق كابلات الفيبر 4.

يتناقض هذا الأداء المتواضع فيما يتعلق بإتاحة الاتصال بالإنترنت، مع توفر بنية تحتية مدهشة من شبكات الفيبر الأساسية (تلك التي توصل شبكة بشبكة أخرى). فأغلب البنية التحتية الممدودة تحت سطح البحر - التي تربط أوروبا والصين عبر البحر المتوسط وشبه جزيرة سيناء، تمر بالبحر الأحمر ومضيق باب المندب، لتصل إلى شبه الجزيرة العربية وشبه القارة الهندية. هذه البنية التحتية تكملها شبكات برية قوية تعبر بالشرق، وهي توفر مسارات بديلة عالية السرعة.

حقبة جديدة للاقتصاد الرقمي

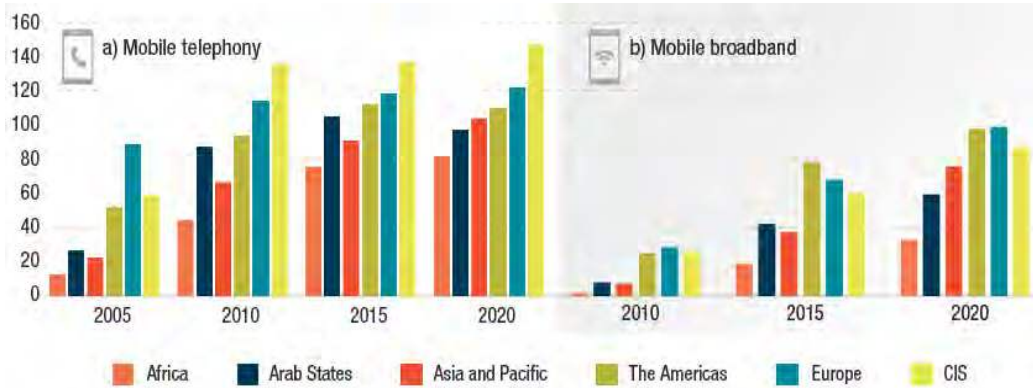
يتزايد تأثير التقنيات الرقمية في جميع مكونات الاقتصاد. فقد تجاوزت رقمنة العمليات التجارية قطاعات التصنيع التكنولوجي التي شكلت الموجة الأولى من النمو الرقمي، لتشمل حصة أكبر بكثير من النشاط الاقتصادي. وتظهر الاتجاهات الحديثة أن قطاعات الاقتصاد التي تعتبر تقليدياً الأقل رقمية، مثل التعدين والزراعة والبناء والمرافق، هي من بين القطاعات التي ينمو فيها الاستثمار التكنولوجي بشكل أسرع. ونتيجة لذلك، تتغير طبيعة الاقتصاد الرقمي الذي دخل الآن في حقبة جديدة، حيث يشمل الاقتصاد الرقمي الشركات في جميع قطاعات الاقتصاد التي تستخدم التقنيات الرقمية بكثافة متزايدة، بما بدل كثيراً وعميقاً من كيفية إنتاج القيمة. وعلاوة على زيادة الإنتاجية المباشرة التي تتمتع بها الشركات من التقنيات الرقمية، تحدث أيضاً سلسلة أكثر عمقا من الفوائد غير المباشرة، حيث يمتد التأثير من داخل الشركة، إلى

إنترنت النطاق العريض أساس الاقتصاد الرقمي

يعد انتشار إنترنت النطاق العريض عبر الأجهزة الخليوية في أقل معدلاته بالمنطقة العربية، مقارنة بانتشاره في مناطق أخرى، بما يشمل الأسواق الجديدة في جنوب ووسط آسيا. ويعدّ تواضع الجودة مشكلة قائمة أيضا. لكن الدول العربية أظهرت تطورا مهما في اشتراكات الخليوي المحمول والنطاق العريض للمحمول خلال السنوات 2005 – 2020

وزادت كثيرا استخدامات النطاق العريض في 2020، وتركزت معظمها في مناطق آسيا والباسيفيك وأوروبا والأميركتين، بينما بقي نصيب إفريقيا والعالم العربي ضئيلا جدا.

ستقود نمو الإنتاجية في المرحلة المقبلة يكتسب مفهوم البيانات كمرقق أساسي زخما متزايدا، مع استمرار الانخفاض الكبير في تكلفة جمع البيانات وتخزينها ومعالجتها. سوف تتولد كميات أكبر وأكبر من البيانات عبر إنترنت الأشياء، والأجهزة الذكية، والتواصل فيما بين الآلات. وسوف يتطلب هذا مقارنة جديدة للتفكير في البنية التحتية في القرن الحادي والعشرين، مع اتساع التعريف ليشمل شبكات إنترنت النطاق العريض والحوسبة السحابية، والبيانات نفسها، لتقود نمو الإنتاجية في المرحلة المقبلة. وتتوفر فرص للشركات الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على الرقمنة لأن تلعب دورا كبيرا في الاقتصاد القائم على البيانات.



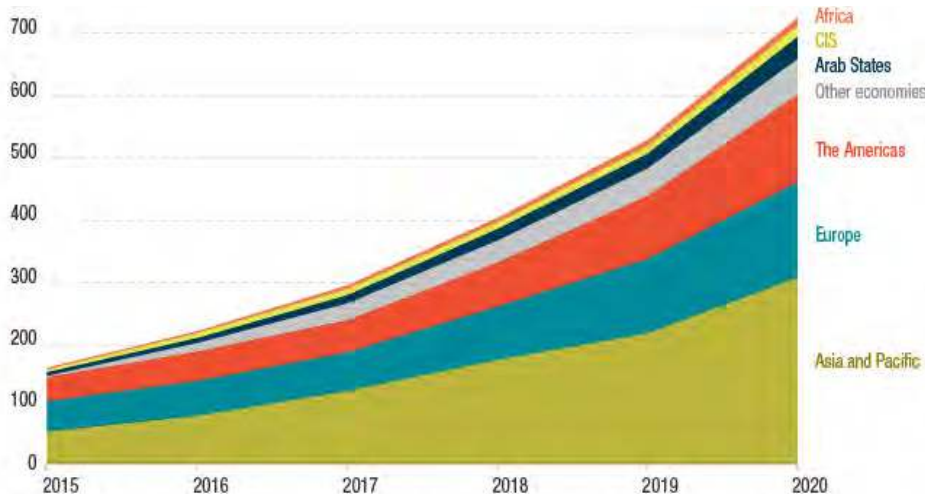
Source: UNCTAD, based on ITU Statistics database, available at www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx.
Notes: Country groups are those of the source. Data for 2020 are ITU estimates.

إنترنت الأشياء لقدرته العالية على التعامل مع كميات هائلة من البيانات مقارنة بالأجيال السابقة. ومن المتوقع أن تغير تقنيات G5

النطاق العريض للمحمول G5

يعد تطوير ونشر تقنيات G5 اللاسلكية عاملا أساسيا في تطوير

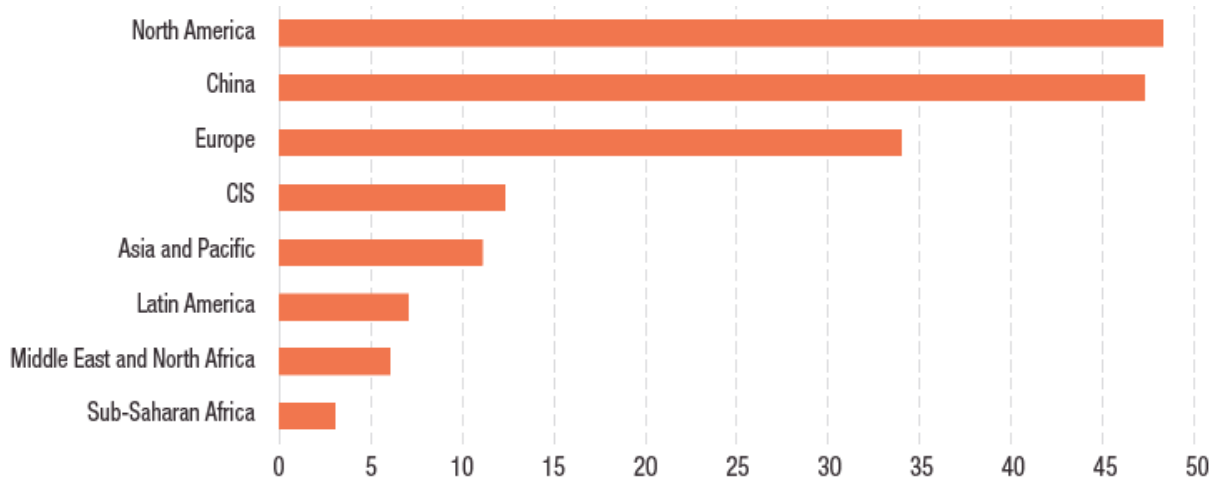
النطاق العريض بحسب الأقاليم، 2015 – 2020 (second per Terabits)



Source: UNCTAD calculations, based on ITU (2020) and ITU interactive report Measuring digital development, Facts and figures 2020, available at www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/ff2020interactive.aspx.

بشكل جذري شبكات الهاتف المحمول بسرعات فائقة، وتعد بإنهاء الأزدحام، من خلال تقليل وقت الاستجابة بشكل كبير. وبدأ نشر هذه التكنولوجيا تجارياً في عام 2020. ومع ذلك، فإنها تأخذ مكانها بشكل أساسي في البلدان المتقدمة.

اعتماد 5G بحسب المناطق، 2025 (نسبة من إجمالي تكنولوجيات التواصل)



Source: UNCTAD calculations, based on GSMA (2020a).
Note: Country groups are those of the source.

المطلوب

لا يمكن للبلدان العربية، ولا سيما البلدان المنخفضة الدخل، أن تقوت هذه الموجة الجديدة من التغيير التكنولوجي. سيحتاج كل بلد إلى سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار المناسبة لمرحلة تطوره. بالنسبة للبعض، سيعني هذا تعزيز التقنيات الرائدة، مع تجديد الجهود لتحقيق الاستفادة الكاملة من التقنيات الحالية لتنويع اقتصاداتها وتطوير القطاعات التقليدية. يمكن للأخريين الانخراط بشكل أعمق في تطوير وتكييف التقنيات الرائدة. لكنها جميعها تحتاج إلى إعداد الأفراد والشركات لمرحلة من التغيير السريع.

والنجاح يتطلب نهجاً متوازناً لبناء قواعد صناعية قوية وتعزيز استخدام التقنيات المتقدمة التي يمكن أن تساعد في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ورؤيتها المتمحورة حول الإنسان، والشمولية، والمجتمعات المستدامة.

الرهقات

هناك تفاوت كبير في مستويات رقمنة اقتصادات الدول العربية، والبنى التحتية الرقمية في معظمها ليست مواكبة للتطور الجاري بمناطق أخرى، كما أن نظم الدفع الرقمية في بعض الدول بالمنطقة بطيئة في الانتشار وسرعة الاتصال بالإنترنت متدنية كثيراً. ورغم تناقص تكاليف استخدام الإنترنت على مدار السنوات الأخيرة، إلا أنها ما زالت باهظة، لا سيما بالنسبة للأقل دخلاً. وتشهد الكثير من أسواق الإنترنت احتكارات أو حواجز تمنع دخول المنافسين، ما جعل المنطقة من أعلى المناطق التي بها تركّز قوة سوقية للإنترنت في العالم. وهذه الحواجز العديدة القائمة تحدّ من تطوير البنية التحتية للإنترنت، ويحد هذا العائق بدوره من الابتكار على امتداد سلسلة القيمة في قطاع الإنترنت بالكامل. كما هناك تحديات أساسية تواكب نمو المنصات الرقمية، وتتعلق بالخصوصية وأمن البيانات.

4. توفير إنترنت سريع أرضي (مثل الألياف الضوئية)، والنطاق العريض للهاتف المحمول.
5. زيادة التخصص في تصدير السلع أو الخدمات أو الوسائط الرقمية.
6. تنسيق الابتكار بين الجامعات والشركات والهيئات الرقمية.

والأمر يتطلب بالضرورة كل من:

1. تحسين الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف المحمول، وتحسين القدرة على تحمل التكاليف، وكذلك الجودة لتعزيز التحول الرقمي على نطاق واسع.
2. تعزيز البيئات المؤسسية وتطوير اللوائح والتشريعات الرقمية.
3. زيادة الاستثمار في المؤسسات الرقمية، وتمويل البحث والتطوير الرقمي، وتدريب المواهب الرقمية، والاستفادة من التطبيقات الرقمية لخلق فرص العمل.
4. اتخاذ خطوات للحد من عدم المساواة في الوصول إلى الأدوات الرقمية سواء الجنس والطبقة والعرق والحدود الجغرافية.



ومن الأهمية بمكان اليوم تعزيز الفوائد المباشرة وخصوصاً غير المباشرة للاقتصاد الرقمي من خلال تمكين بيئة يمكن للأعمال الرقمية أن تزدهر فيها. وهذا يعني إنشاء بنى تحتية ومؤسسات داعمة، وتشجيع مشاركة الأشخاص والشركات عبر الإنترنت، وتحفيز قيادة الأعمال الرقمية. والأمر يتطلب من الحكومات العمل مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية من المواطنين وشركات التكنولوجيا والجهات الأكاديمية ومقدمي البنى التحتية والشركات. كما يتطلب جني مكاسب الإنتاجية الرقمية التحرك بسرعة والاستثمار بذكاء في التقنيات الرقمية، لأن الاقتصاد الرقمي العالمي ساحة تنافسية سريعة التغير، ومع تسارعه، سيكون أمام البلدان والشركات التي تخلفت وراءها المزيد والمزيد من أجل اللحاق بالركب.

ويجب أن تتوّفر خدمة الاتصال بالإنترنت عبر النطاق العريض بتكلفة معقولة، إضافةً إلى تواجد أنظمة للدفع الإلكتروني جيدة الأداء. أما إذا تحسن مستوى الاتصال بالإنترنت، وتم اتخاذ تدابير تنظيمية داعمة، فمن الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى نشوء مراكز بيانات، ما سيقطع عنان الأعمال التجارية ذات الاستخدام الكثيف للبيانات، الأمر الذي سيساعد المنطقة على الانتقال نحو الاقتصاد القائم على البيانات. وهذه الفرصة الماثلة أمام العالم العربي لتحقيق قفزة كبيرة للأمام عن طريق تبني أهداف طموحة على مسار تطوير إنترنت النطاق العريض، وتعميم نظم الدفع الإلكتروني على نطاق واسع، وعبر تعميم اعتماد التكنولوجيا في الاقتصاد بشكل موسّع، هي الفرصة الأكيدة لتحقيق التحول المطلوب لتحقيق التنمية المنشودة.

وفي ما يلي أهم النُهُج لتسهيل التحول للاقتصاد

الرقمي:

1. توسيع استعمال المستهلك للأدوات الرقمية، من التجارة الإلكترونية والمدفوعات الرقمية، والترفيه، وغيرها من الأدوات الرقمية.
2. استقطاب المواهب الرقمية وتدريبها وتوفير الحوافز لها.
3. تعزيز المشروعات الرقمية.



Wise Leadership **قيادة حكيمة**

Religious Coexistence **التعايش الديني المميز**

Qualified & Competitive Human Resources **الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة**

Available Investment Opportunities **فرص استثمارية متاحة**

Market Economy & The Stable Economy Growth **اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي**

Access to International Markets **الوصول الى الاسواق العالمية**

Attractiveness Of Investment Climate & The Incentives Packages **جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز**

Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network **بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى**

Free Zones, Qualified Zones & Industrial Cities **المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة**

Security, Safety and the Strategic Location & Stable Political Environment **الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة**



Vision

الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

تراجع مناخ الأعمال بين الشركات الألمانية في 2021 ارتفاع التبادل التجاري العربي - الألماني 11.8 في المئة



أظهر تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، تراجع مناخ الاعمال بين الشركات الألمانية خلال شهر ديسمبر (كانون الأول) 2021، بسبب الموجة الرابعة من كورونا والارتفاع الكبير في عدد الإصابات بالفيروس والتي اثرت بشكل مباشر على قطاعي الخدمات وتجارة التجزئة المرتبطين بشكل مباشر بالمستهلكين. وتراجع مؤشر ifo لمناخ الاعمال في شهر ديسمبر إلى مستوى 94.7 نقطة بعد ان كان عند مستوى 96.6 في شهر نوفمبر. وصنفت الشركات وضع أعمالها الحالي بشكل أقل، كما زاد التشاؤم بشأن الاعمال في النصف الأول من عام 2022.

معدل تضخم يبلغ 3.2 في المئة لإجمالي العام 2021، بناءً على مؤشر أسعار المستهلك، والذي يستخدمه البنك المركزي الأوروبي (ECB) لسياسته النقدية في منطقة اليورو. وفي العام الحالي، من المفترض أن يرتفع المعدل إلى 3.6 في المئة. ووفقاً للبنك المركزي الألماني، سينخفض معدل التضخم مرة أخرى في عامي 2023 و2024، ليصل إلى معدل 2.2 في المئة، وهو ما يعني أن التضخم سيظل مرتفعاً نسبياً عن الحد الأقصى الذي اقره البنك المركزي الأوروبي عند معدل 2 في المئة. وكانت توقعات الحكومة الألمانية ومعهد الدراسات الاقتصادية

بحسب أحدث تقرير صادر عن البنك المركزي الألماني، من المتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي في العام 2021 بنسبة 2.5 في المئة، وفي العام 2022 الحالي 4.2 في المئة و 3.2 في المئة في العام التالي 2023. وبهذه التوقعات يظهر البنك المركزي تفاؤلاً أكبر بالنسبة للنمو في العام 2022، من العديد من معاهد البحوث الاقتصادية التي تتوقع نمواً أقل من 4 في المئة.

أما بالنسبة إلى معدل التضخم والذي شهد ارتفاعاً كبيراً خلال الربع الرابع من العام 2021، ووصل إلى 6.1 في المئة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، فيتوقع البنك المركزي الألماني

العدد بنحو 4.3 في المئة. ويظهر التقرير أنه وبالرغم من ارتفاع الطلبات في الصناعة بدرجة أكثر من أي وقت مضى، إلا أن ضعف قدرة الإنتاج في القطاع على تلبية جزء كبير من هذه الطلبات بسبب نقص المنتجات الأولية المهمة، تسبب في ارتفاع عدد المسجلين في برنامج الدوام المختصر. بالإضافة إلى ذلك وضعت قيود كورونا واللوائح الجديدة، مثل قاعدة (+2G)، والتي تعني إبراز شهادة تطعيم كامل ضد كورونا إلى جانب اختبار سلبي حديث، ضغطاً على صناعة الضيافة والمطاعم حيث كانت هناك أيضاً زيادة كبيرة في المسجلين في العمل المختصر في هذا القطاع بنسبة 4.4 في المئة.

وأظهرت دراسة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومؤسسة برتلسمان (Bertelsmann Foundation) تراجع دخل العديد من الأشخاص في سن العمل في ألمانيا، مما أدى إلى خروجهم من الطبقة الوسطى وانتقالهم ليصبحوا ضمن شريحة الدخل المنخفض المعرضين بشكل أكبر لخطر الفقر. وبحسب الدراسة، كان 70 في المئة من السكان في ألمانيا في العام 1995، ينتمون إلى فئة الدخل المتوسط، بينما تراجعت هذه النسبة في عام 2018 إلى 64 في المئة فقط. ولم تزداد الطبقة الوسطى خلال هذه الفترة على الرغم من أن الاقتصاد الألماني نما بمتوسط حوالي 2 في المئة سنوياً خلال السنوات الممتدة بين الأزمة المالية العالمية عام 2009 وأزمة كورونا عام 2020. ولم تنمو هذه الطبقة أيضاً بالرغم من انخفاض البطالة. وتتأثر الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى بشكل خاص بانخفاض الدخل. وهذا يشمل الأفراد الذين يبلغ صافي دخلهم ما بين 1500 و2000 يورو شهرياً وكذلك العائلات مع شخصين بالغين وطفلين ودخل صافي يتراوح بين 3000 و4000 يورو شهرياً.

استخدام الروبوتات عالمياً

وفقاً للاتحاد الدولي للروبوتات (IFR)، زاد عدد الروبوتات المستخدمة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، حيث ارتفع عدد الروبوتات في المصانع إلى مستوى قياسي بلغ حوالي ثلاثة ملايين وحدة العام 2020، وتضاعف متوسط كثافة استخدام الروبوتات تقريباً في جميع أنحاء العالم في السنوات الخمس الأخيرة، من 66 وحدة لكل 10 آلاف عامل في عام 2015، إلى 126

في جامعة ميونخ ifo أظهرت أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا خلال الربع الرابع من العام 2021 سوف يتراجع وان الاقتصاد خلال العام المقبل 2022، سيتعافى بشكل أبطأ بكثير مما كان متوقعاً. ومع هذه النسب المتوقعة للنمو، يتراجع التعافي الاقتصادي في ألمانيا مقارنة ببقية الدول الصناعية، حيث توقعات نمو الاقتصاد الأمريكي بواقع 5.5 في المئة للعام 2021، و4.4 في المئة العام الحالي 2022. وبالنسبة لمنطقة اليورو، سينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المئة العام 2021، و3.9 في المئة في العام الحالي 2022. كما تشير التقديرات إلى أن النمو المتسارع في الصين سيتراجع نوعاً ما وسيسجل نمواً في العام 2021 بنسبة 5.1 في المئة، بعد أن كانت التوقعات تشير إلى تحقيق الصين نمواً بنسبة 8.1 في المئة.

سوق العمل

بحسب تقرير الغرفة العربية - الألمانية، استمر الانتعاش في سوق العمل في ألمانيا خلال شهر نوفمبر، فوفقاً لتقرير مكتب العمل الاتحادي (BA) تراجع عدد العاطلين عن العمل خلال هذا الشهر بحوالي 60 ألف شخص بالمقارنة بالشهر السابق ووصل إجمالي عدد العاطلين عن العمل إلى 2.317 مليون شخص. ويمثل هذا العدد من العاطلين اقل بنحو 382 ألف عاطل بالمقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي. ليتراجع معدل البطالة في ألمانيا بـ 0.1 نقطة مئوية إلى مستوى 5.1 في المئة، وبالمقارنة بشهر نوفمبر 2020م، يمثل هذا المعدل انخفاضاً قدره 0.8 نقطة مئوية وبالرغم من هذه التطورات الإيجابية في سوق العمل، إلا أن وكالة العمل الاتحادية تحذر من تأثيرات الموجة الرابعة من جائحة كورونا. وبينما لم يظهر أثر الموجة الرابعة من كورونا على سوق العمل بعد إلا أن أثر الموجة ظهر في عدد المسجلين في برنامج العمل بدوام مختصر، حيث سجلت الشركات الألمانية خلال الفترة من 1 نوفمبر إلى 24 نوفمبر ما يقرب من 104 ألف موظف في برنامج العمل بدوام مختصر الحكومي. وهو ما يمثل زيادة بحوالي 11 ألف موظف بالمقارنة مع شهر أكتوبر.

ويبين تقرير لمعهد الدراسات الاقتصادية في جامعه ميونخ ifo أن عدد العمال الذين يعملون بدوام مختصر في قطاع الصناعة وقطاع الضيافة قد ارتفع بشكل حاد. ففي قطاع الصناعة، ارتفع

126 وحدة، وهو ما يجعلها أيضاً تحتل المرتبة 24 فقط في قائمة أكثر الدول استخداماً للروبوتات في العالم. ويعود ذلك الى ارتفاع اسهام قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.

التبادل التجاري العربي الألماني

بلغ حجم التبادل التجاري العربي الألماني خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر عام 2021 ما قيمته (29,7) مليار يورو، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة (11,8) (في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2020، حيث ارتفعت قيمة الصادرات الألمانية الى الدول العربية خلال هذه الفترة بنسبة (4,08) (في المئة لتصل قيمتها الى 21 مليار يورو. كما ارتفعت قيمة الواردات الألمانية من الدول العربية بنسبة (36,23) (في المئة ووصلت قيمتها إلى 8,7 مليار يورو. وتصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي السلع الألمانية من الدول العربية (4761,95 مليون يورو)، تليها المملكة العربية السعودية (4107,13 مليون يورو)، فجمهورية مصر العربية (3198,21 مليون يورو)، في حين تصدّرت دولة ليبيا قائمة الدول العربية المصدّرة إلى ألمانيا (1939,87 مليون يورو).



وحدة روبوت لكل 10 آلاف موظف العام 2020. وتعتمد اغلب القطاعات الصناعية في الوقت الحاضر على الروبوتات والاذرع الآلية في انجاز عملها بشكل اسرع وأكثر كفاءة، الا ان قطاع صناعة السيارات على وجه الخصوص يعتمد بشكل أكبر من أي قطاع صناعي آخر على الروبوتات، حيث يتجه هذا القطاع الى الأتمتة الكاملة لعمليات الإنتاج والتصنيع.

وتعد ألمانيا واحدة من أكثر الاقتصادات التي تتميز بالأتمتة في العالم، إذ تُصنّف الصناعة الألمانية بأنها الأكثر آلية في القارة الأوروبية، حيث لا يوجد في أي بلد آخر في الاتحاد الأوروبي عدد كبير من الروبوتات المستخدمة في عملية الإنتاج كما هو الحال في ألمانيا، وارتفع عدد الروبوتات الصناعية في ألمانيا العام 2020م إلى مستوى قياسي جديد بلغ 371 وحدة لكل 10 آلاف موظف. وبحسب تقرير لمكتب الإحصاء الاتحادي فقد استخدمت كل خامس شركة تقريباً تضم أكثر من عشرة موظفين في قطاع الصناعة في ألمانيا الروبوتات الصناعية في عام 2020، حيث ارتفعت نسبة عدد الشركات التي تستخدم الروبوتات من 16 في المئة عام 2018م الى 19 في المئة في العام 2020. الا ان الصورة تختلف نوعاً ما بالنسبة للشركات الصناعية الكبيرة التي توظف أكثر من 250 موظفاً، حيث تستخدم ثلث هذه الشركات الروبوتات في عملها. وبهذا تحتل ألمانيا أيضاً مركزاً متقدماً بين أعلى المراتب على المستوى الدولي، إذ تحتل ألمانيا المرتبة الرابعة في العالم في استخدام الروبوتات بعد كوريا الجنوبية وسنغافورة واليابان، وقبل السويد التي تحتل المركز الخامس على مستوى العالم.

وفي مجال صناعة الروبوتات تأتي الشركات اليابانية في المركز الأول، حيث يوفر المصنعون اليابانيون الآن حوالي 45 في المئة من الإنتاج العالمي. وتعد الصين هي الدولة الأكثر ديناميكية في مجال التوسع في استخدام الروبوتات، حيث قفز ثاني أكبر اقتصاد في العالم من معدل استخدام الروبوتات الذي كان 200 وحدة لكل 10 آلاف موظف في العام 2015م إلى 249 وحدة لكل 10 آلاف موظف في العام 2020م. وبهذه الزيادة تحتل الصين الآن المرتبة التاسعة على مستوى العالم. اما بريطانيا فليدها معدل 101 وحدة روبوت صناعي لكل 10 آلاف موظف. وهو ما يجعلها الدولة العضو الوحيد في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، التي يقل متوسط استخدامها للروبوتات عن المتوسط العالمي البالغ

التبادل التجاري بين ألمانيا والدول العربية يناير - سبتمبر 2021م

مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020م (مليون يورو)

الصادرات الألمانية			الواردات الألمانية			
التغيير %	يناير - سبتمبر 2020م	يناير - سبتمبر 2021م	التغيير %	يناير - سبتمبر 2020م	يناير - سبتمبر 2021م	البلد
-3,97	466,97	448,44	43,51	26,34	37,8	الأردن
9,46	4350,56	4761,95	28,71	501,73	645,76	الإمارات
5,67	417,28	440,95	11,18	92,03	102,32	البحرين
18,12	884,59	1044,9	20,87	1228,06	1484,4	تونس
17,87	1129,93	1331,81	0,78	500,05	503,96	الجزائر
66,75	11,94	19,91	1,79	1,12	1,14	جيبوتي
-8,63	4495,2	4107,13	23,27	662,62	816,84	السعودية
-	136,41	90,93	33,55	10,94	14,61	السودان
-	44,86	32,65	7,01	11,84	12,67	سوريا
-	21,42	17,5	211,41	1,49	4,64	الصومال
5,55	625,71	660,44	165,74	246,23	654,32	العراق
-	553,37	470,53	6,06	23,75	25,19	عمان
20,43	58,11	69,98	71,97	2,64	4,54	فلسطين
-	1236,51	967,09	-49,29	586,16	297,26	قطر
-	0,79	0,61	-59,16	4,31	1,76	جزر القمر
2,76	734,4	754,64	-38,48	26,27	16,16	الكويت
1,98	399,18	407,07	-26,21	40,55	29,92	لبنان
68,80	278,72	470,49	262,67	534,89	1939,87	ليبيا
11,45	2869,64	3198,21	-3,79	813,8	782,94	مصر
17,56	1355,48	1593,52	13,55	1028,9	1168,27	المغرب
10,17	43,48	47,9	142,19	37,97	91,96	موريتانيا
1,98	65,54	66,84	665,17	9,16	70,09	اليمن
4,08	20180,09	21003,49	36,23	6390,85	8706,42	المجموع

• المصدر: مركز الإحصاء الاتحادي، فيزيان

A big Business starts with Networking

Your step forward starts with **Ghorfa**



Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.



www.business.ghorfa.de

www.health.ghorfa.de

www.energy.ghorfa.de

*Your contact Person for Business Development/ Member Services:
Ms. Rasha Kozma*

*Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garrisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49*

المزروعي: تعزيز الشراكة الفاعلة بين القطاع الخاص الاماراتي والمصري



التقى رئيس اتحاد الغرف العربية، رئيس مجلس إدارة غرفة أبو ظبي، رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات، عبد الله محمد المزروعي؛ سفيرة الإمارات الجديدة لدى مصر مريم خليفة الكعبي، بحضور مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي محمد هلال المهيري. وتمنى المزروعي للسفيرة الكعبي النجاح في مهام عملها الجديد كسفيرة لدولة الإمارات لدى جمهورية مصر، بما يرتقي بالعلاقات الثنائية الأخوية إلى مزيد من الازدهار والتطور في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية. واصفا

وأشادت الكعبي بالجهود الحثيثة التي يبذلها اتحاد الغرف الاماراتية سعياً إلى الارتقاء بقطاع الأعمال في دولة الإمارات، داعية إلى تكثيف وتبادل الزيارات بين رجال الأعمال الإماراتيين ونظرائهم المصريين، لزيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع تدفق مزيد من الاستثمارات في القطاعات الواعدة إلى السوقين الإماراتي والمصري.

العلاقة الأخوية التاريخية بالنموذج الرائد للتعاون في مختلف القضايا التنموية، وهو ما يؤكد النمو المستمر على مستوى التنسيق التجاري وتبادل الخبرات وتعزيز الشراكات الفاعلة على مستوى القطاع الخاص في مختلف القطاعات التجارية والاستثمارية ذات الاهتمام المشترك.

ابراهيم العربي: للتكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية



صادراتنا السلعية والخدمية"، مشيراً إلى "ضرورة استغلال مناطق التجارة الحرة والتي تسمح بدخول منتجاتنا لأسواق كافة التكتلات الاقتصادية العالمية دون رسوم جمركية أو محاصصة".

ودعا العربي إلى المشاركة في حركة النهضة الاقتصادية التي تشهدها مصر حالياً، مؤكداً الالتزام بتسخير كافة إمكانيات الاتحاد المصري للغرف التجارية لإتاحة الفرص التدريبية في أكاديميات التجار المصرية والعربية، لدعم تطوير المجتمع التجاري والإسلامي.

دعا نائب رئيس اتحاد الغرف الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، ابراهيم العربي، إلى "التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية وذلك لدخول الأسواق الإقليمية والعالمية، من خلال التغلب على التحديات التي تظهر جلياً في الاقتصاد العالمي حالياً". وأكد العربي خلال الكلمة التي ألقاها في اجتماع اتحاد الغرف الإسلامية الذي عقد في المملكة العربية السعودية، أن "الاقتصاد العالمي شهد خلال الأعوام القليلة الماضية العديد من التحديات تأثراً بالنتائج الاقتصادية السلبية لجائحة "كورونا"، كما تشهد الأسواق العالمية في الوقت الراهن تراجعاً كبيراً في سلاسل الإمداد والنقل الدولي".

واعتبر العربي أن "الطريق الوحيد لعبور تلك المرحلة الحرجة والهامة لن تتأتى إلا بتعاون وتكامل مزايا دول الاتحاد الإسلامي النسبية"، مشدداً على أن "تكامل مزايانا النسبية المتعددة للإنتاج والتصنيع لدخول الأسواق الإقليمية والعالمية، هو السبيل لتنمية

نائل الكباريتي: إقامة علاقات اقتصادية استراتيجية بين الأردن وسوريا



شراكة بخصوص الترويج السياحي والاستفادة من الخبرات الأردنية الواسعة بهذا المجال.

من جانبه، أكد الوزير سالم على وجوب تذليل الصعوبات والعقبات التي تعيق سبل التعاون بين الجانبين الأردني والسوري وتقديم التسهيلات التي تطور العمل الاقتصادي المشترك وترتقي به لمراحل متقدمة. ولفت إلى أهمية التعاون بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاستفادة من الخبرات الأردنية بهذا المجال لا سيما في ظل توجه سوريا نحو "الرقمنة" والفوترة الإلكترونية.

بحث رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي، مع وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك السوري الدكتور عمرو سالم، سبل تطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين الشقيقين. وبحث الجانبان خلال اللقاء الذي عقد بمقر وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك السورية بالعاصمة دمشق، أهمية التوجه نحو إقامة شراكات تجارية لتوفير مختلف السلع والخدمات في أسواق البلدين بأسعار منافسة وجودة عالية.

وأكد الكباريتي حرص القطاع التجاري والخدمي الأردني على إقامة علاقات استراتيجية وبناء شراكات حقيقية مع سوريا بما يحقق المصالح المشتركة. مشدداً على ضرورة التركيز على قطاعات تكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والسياحة العلاجية، والترانزيت واستخدام ميناء العقبة لنقل البضائع للسوق السورية. مشيراً إلى أهمية عودة المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة للعمل، وتسهيل حركة عبور الشاحنات بالاتجاهين، داعياً إلى بناء

الرياض تستضيف الاجتماع 56 للاتحاد الغرف: القطاع الخاص يحفز التكامل الخليجي



تداعيات كوفيد-19- التي ما تزال تؤثر على الاقتصاد العالمي، والعمل معاً على تحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي. كذلك تمت مناقشة عدداً من القضايا المحورية، منها المصادقة على محضر الاجتماع رقم (55) للمجلس، ومتابعة قراراته، وتطويرات تشييد مقر الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك جرى التطرق لأهمية التحضير والإعداد لعقد منتدى الخليج الاقتصادي الذي يقوم الاتحاد بتنظيمه مرة كل سنتين، على أن يتضمن المواضيع ذات الصلة بالنهوض بالاقتصاد الخليجي، وصولاً إلى السوق الخليجية المشتركة.

استضافت العاصمة السعودية الرياض، اجتماع مجلس إدارة اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي (56)، حيث ناقش رؤساء اتحادات غرف دول المجلس عدداً من المواضيع المتعلقة بتطوير القطاع الخاص الخليجي وتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين دول مجلس التعاون، كما تم استعراض مشروع برنامج عمل الأمانة العامة للاتحاد للعام 2022 الذي يتضمن فعاليات عديدة أبرزها الاجتماعات المشتركة مع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون بهدف التنسيق بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي الخليجي، وعقد ورش عمل بالتعاون مع الغرف الأعضاء لوضع الحلول المناسبة للمعوقات التجارية بين دول المجلس، بالإضافة إلى المشاركة في عدد من المعارض والمنتديات والمؤتمرات الاقتصادية على المستوى الإقليمي.

وجرى التشديد على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وأن يقوم القطاع الخاص الخليجي بدوره المأمول في تحريك عجلة الاقتصاد الخليجي خصوصاً في ظل

مصر تتوقع نموًا 7 في المئة



استثمارات ضخمة لتحريك الاقتصاد بخطى مُتسارعة، وذلك من خلال دفع عجلة الاستثمار والإنتاج والتشغيل في كل القطاعات الاقتصادية، والتركيز على تطوير البنية الأساسية والنهوض بقطاعات التنمية البشرية والاجتماعية".

لفتت وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد، إلى أن "النمو المتوقع في الربع الثاني من السنة المالية الحالية، سيتراوح بين ستة وسبعة في المئة"، مؤكدة أن "مصر حرصت خلال السنوات القليلة الماضية على استمرار الطفرة المُحققة في الاستثمارات العامة لتحسين جودة حياة المواطنين، والارتقاء بمستوى الخدمات، وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، حيث بلغ حجم الاستثمارات العامة في العام المالي الجاري 2021-2022 نحو 933 مليار جنيه (59 مليار دولار)، وبمعدل نمو 46 في المئة مقارنة بالعام السابق، وبنسبة زيادة 535 في المئة مقارنة بالعام المالي 2014-2015.

وأكدت الوزيرة السعيد أن "الإجمالي التراكمي للاستثمارات العامة خلال فترة المقارنة، بلغ نحو 3.6 تريليون جنيه (230 مليار دولار)، كما ارتفع نصيب الفرد من الاستثمارات العامة بنسبة 44 في المئة في العام الجاري مقارنة بالعام السابق، وبنسبة 440 في المئة مقارنة بعام 2015-2014، تأكيداً لعزم الحكومة على صُخ

الناتج الاقتصادي العالمي سيتجاوز 100 تريليون دولار 2022



وكان كشف صندوق النقد الدولي، عن بلوغ الدين العالمي مستوى قياسي بحدود 226 تريليون دولار، أو ما يعادل 256 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لتبلغ بذلك نسبة الزيادة 28 في المئة وذلك تحت تأثير الأزمة الناجمة عن وباء كوفيد-19، وهي الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية. ووفق صندوق النقد فقد مثل الاقتراض الحكومي أكثر بقليل من نصف هذه الزيادة، ووصل أيضاً إلى مستوى قياسي قدره 99 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فيما وصل الدين الخاص للشركات غير المالية والأسر أيضاً إلى مستويات عالية جديدة.

أظهر تقرير صادر عن شركة الاستشارات البريطانية (سيبر)، بأن الناتج الاقتصادي العالمي سيتجاوز 100 تريليون دولار للمرة الاولى العام المقبل، متوقعاً أن يستغرق تفوق الصين على الولايات المتحدة لتكون الاقتصاد الأول في العالم وقتاً أطول قليلاً عما كان يُعتقد سابقاً.

ورجّحت أن تصبح الصين أكبر اقتصاد في العالم من حيث القيمة الدولارية في عام 2030 أو ما يزيد على عامين عما تم توقعه في تقرير جدول الرابطة الاقتصادية العالمية في العام الماضي. وذكّرت "سيبر" أنه يبدو أن الهند على وشك تجاوز فرنسا العام المقبل ثم بريطانيا في عام 2023 لاستعادة مكانتها كسادس أكبر اقتصاد في العالم.

وأظهر التقرير أن ألمانيا في طريقها لتجاوز اليابان من حيث الناتج الاقتصادي في عام 2033. ويمكن أن تصبح روسيا من بين أكبر عشرة اقتصادات بحلول عام 2036 كما يبدو أن إندونيسيا في طريقها لاحتلال المركز التاسع في عام 2034.

البنك الدولي يرفع توقعات النمو الاقتصادي للاردن 2.2 في المئة



الصعبة على المستوى العالمي. فخلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2021، سجلت الإيرادات المحلية نمواً قوياً مدعوماً بانتعاش ملحوظ في النشاط الاقتصادي وزيادة في الواردات، علاوة على ما تم اتخاذه من إجراءات لتحسين مستوى الإدارة الضريبية.

أظهر تقرير "المرصد الاقتصادي للاردن" الذي أصدره البنك الدولي، أن التسارع في معدل التعافي العالمي، وتحسين مستوى نشر وتوزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، وإعادة فتح أبواب الاقتصاد بشكل كامل، هي المحركات الرئيسية التي تقف وراء توقعاته بتحقيق الأردن معدل نمو قد يصل إلى 2.2 في المئة لهذا العام.

وبحسب التقرير بدأ الاقتصاد الأردني رحلة تعافيه وتمكن من تسجيل معدل نمو بنسبة 1.8 في المئة في النصف الأول من عام 2021، وذلك بعد تسجيله انكماشاً معتدلاً بنسبة 1.6 في المئة عام 2020. وقد قاد كل من قطاع الخدمات وقطاع الصناعة قاطرة تعافي الاقتصاد الأردني، وإن بقيت بعض القطاعات الفرعية دون مستوياتها المسجلة قبل تفشي الجائحة.

وبين التقرير أن جائحة كورونا كانت سبباً مباشراً في وصول البطالة في الأردن إلى 24.8 في المئة في الربع الثاني من عام 2021، ارتفاعاً من 19 في المئة فقط قبل تفشيها. ويكشف التقرير عن أن السياسات المالية العامة والسياسات النقدية استمرت في لعب دور داعم وحاسم في ذات الوقت، على الرغم من البيئة

توقعات بنمو الاقتصاد الفلسطيني 4 في المئة



وارتفعت قيمة الصادرات من الأراضي الفلسطينية خلال العام الماضي بنسبة 14 في المئة، والواردات بنسبة 9 في المئة مقارنة مع العام الذي سبقه. كذلك ارتفع إجمالي عدد العاملين في فلسطين لينخفض معدل البطالة إلى 27.8 في المئة، بحيث انخفض المعدل في الضفة الغربية ليصل إلى حوالي 17 في المئة، أما في قطاع غزة فما زالت أرقام البطالة مرتفعة لتصل إلى 51 في المئة.

توقع رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية نمو الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 4 في المئة خلال العام الحالي 2022. وأكد اشتية، أن "توقعات النمو للاقتصاد الفلسطيني تعتمد على سيناريو وسطي بين التفاؤل والتشاؤم، حيث من المتوقع ارتفاع قيمة الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح في الأراضي الفلسطينية بنسبة 2.3 في المئة إلى 2.4 في المئة على التوالي، خلال عام 2022 مقارنة مع العام 2021". وسجل الاقتصاد الفلسطيني مع نهاية العام الماضي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.6 في المئة على الرغم من الأزمة المالية واستمرار جائحة كورونا. وشهدت معظم الأنشطة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ارتفاعاً في القيمة المضافة، مما أدى لارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.4 في المئة ليزداد مستوى الطلب العام لمؤشري الاستهلاك والاستثمار الكلي بنسبة 11 في المئة.

"فيتش" تعدّل توقعاتها للاقتصاد العماني من سلبية إلى مستقرّة



الميزانية وخفض الدين الحكومي إلى 61 في المئة بحلول عام 2025.

ونمت الإيرادات غير النفطية بنسبة 40 في المئة على أساس سنوي، في حين انخفض إجمالي الإنفاق بنسبة 6 في المئة على أساس سنوي.

أجرت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني مراجعة لآفاق الاقتصاد في سلطنة عمان، حيث عدّلت توقعاتها المستقبلية للسلطنة إلى مستقرّة من سلبية مع التأكيد على التصنيف الائتماني طويل الأجل عند BB-.

وتعكس هذه المراجعة التحسّن الفعلي والتطور المتوقع في مقاييس المالية العامة الرئيسية بما في ذلك الدين الحكومي والنتاج المحلي الإجمالي وعجز الميزانية، مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط والإصلاحات المالية، وتقليل ضغوط التمويل الخارجي مقارنة بالسنوات الأخيرة حتى حيث لا تزال احتياجات التمويل الخارجي عالية.

وقدّرت "فيتش" تقلص عجز الميزانية إلى 3.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021، من 16.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020. وبيّنت أنّ الحكومة أحرزت تقدماً في تنفيذ خطتها المالية متوسطة الأجل، والتي تهدف إلى موازنة

ارتفاع احتياطي المركزي القطري



إلى 57.68 مليار، مقارنة بـ 57.56 مليار ريال في أكتوبر الماضي.

وارتفع رصيد النقد بالعملات الأجنبية بنحو 0.40 مليار ريال إلى 9.26 مليار ريال مقارنة بـ 8.86 مليار ريال في أكتوبر، بينما كانت عند 9.49 مليار ريال قبل سنة.

أظهرت بيانات مصرف قطر المركزي ارتفاع موجودات ومطلوبات البنوك التجارية، مع نهاية شهر نوفمبر (تشرين الثاني) بنحو 3.9 مليار ريال بالمقارنة مع شهر أكتوبر (تشرين الأول) الماضي إلى مستوى 1795.1 مليار ريال، وازيادة سنوية تصل إلى 142.3 مليار ريال، وبنسبة 8.6 في المئة بالمقارنة مع نوفمبر 2020.

وارتفع إجمالي الاحتياطات من النقد والأرصدة لدى مصرف قطر المركزي مع نهاية أكتوبر بنحو 2.1 مليار ريال بالمقارنة مع أكتوبر إلى مستوى 96 مليار ريال. في حين كان الرصيد عند مستوى 79.8 مليار ريال قبل سنة في نوفمبر 2020.

وبالنسبة للموجودات الأجنبية فقد أظهرت البيانات ارتفاع الائتمان الذي تمنحه البنوك خارج قطر بنحو 0.39 مليار ريال عن أكتوبر ليصل إلى 70.5 مليار ريال، في حين كان عند مستوى 75.85 مليار ريال قبل سنة في نوفمبر 2020. بينما انخفضت الأرصدة لدى البنوك في الخارج بنحو 8.65 مليار ريال إلى 94.14 مليار ريال مقارنة بـ 102.79 مليار ريال في أكتوبر الماضي. كذلك ارتفعت الاستثمارات في الخارج بنحو 120 مليون ريال في نوفمبر

المركزي المغربي لن يعوم الدرهم ويتوقع نموًا 6.7 في المئة



أكد محافظ البنك المركزي المغربي، عبد اللطيف الجواهري، أنّ "المملكة غير مستعدة حالياً للانتقال إلى مرحلة ثانية من أجل تعويم سعر صرف الدرهم، بسبب الظروف الحالية المتأثية من حالة عدم اليقين والمرتبطة بجائحة كورونا". واعتبر أنّ "المملكة غير مستعدة للسقوط في أزمة سعر الصرف مستقبلاً لتضطر بعد ذلك إلى استعمال رصيد النقد الأجنبي في مواجهة الأزمة".

ورفع البنك المركزي المغربي بعد اجتماعه الفصلي توقعاته للتضخم إلى 1.4 في المئة بنهاية عام 2021 وإلى 2.1 في المئة في العام المقبل. متوقعا أن يرتفع معدل النمو إلى 6.7 في المئة هذا العام من انكماش 6.3 في المئة العام الماضي، على خلفية حملة التطعيمات والحوافز المالية والنقدية والمحصول الجيد.

ومن المتوقع بحسب المركزي المغربي أن تنمو تحويلات المغاربة العاملين في الخارج إلى مستوى قياسي يبلغ 95 مليار درهم (10 مليارات دولار) هذا العام، متجاوزة عائدات السياحة المتوقعة عند 33.1 مليار درهم، أي بانخفاض 9.2 في المئة مقارنة بالعام الماضي. بينما سترتفع احتياطات النقد الأجنبي من 330.4 مليار

درهم (35.7 مليار دولار) هذا العام إلى 341.6 مليار في 2022 و345.7 مليار في 2023. على أن يتقلص العجز المالي من 6.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام إلى 6.3 في المئة في 2022 و5.8 في المئة عام 2023.

الحكومة التونسية تقر موازنة 2022



أقرّت الحكومة التونسية ميزانية عام 2022، وسط توقعات باقتراض نحو 6.8 مليار دولار (6 مليارات يورو) لإنعاش الاقتصاد المتضرر بشدة من الأزمة السياسية ووباء كوفيد-19.

ويبلغ حجم الميزانية 57.2 مليار دينار (حوالي 17.6 مليار يورو)، أي بزيادة قدرها 3.2 في المئة مقارنة بعام 2021. في حين يصل عجز الميزانية المتوقع لعام 2022 إلى 8.5 مليار دينار (2.6 مليار يورو)، وهو ما يمثل 6.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما تنص الميزانية على السعي لاقتراض نحو 20 مليار دينار (5.7 مليار يورو) لتغطية النفقات والاحتياجات النقدية. ويتوقع أن يكون مستوى الدين العام 82.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 85.6 في المئة عام 2021.

وستتخذ الديون شكل ائتمانات خارجية بقيمة 12.6 مليار دينار (3.9 مليار يورو) وقروض محلية بقيمة 7.3 مليار دينار (2.3

مليار يورو). علماً أنّ الميزانية تفترض معدل نمو قدره 2.6 في المئة، ومتوسط سعر لبرميل النفط يبلغ 75 دولاراً. وتحاول تونس التي تمر بأزمة سياسية عميقة منذ يوليو/تموز، إيجاد حلول من أجل نعاش اقتصادها المتعثر والمتضرر بشدة من تداعيات جائحة كوفيد-19.

"الاسكوا" ترسم مساراً إيجابياً للاقتصادات العربية في 2022



أنّ حملات التطعيم ستتقدم بثبات وأن الطلب على النفط سيرتفع عالمياً، وأن متوسط سعر النفط سيكون 80 دولاراً للبرميل، وقد يصل إلى مستوى 100 دولار للبرميل أحياناً. وفي حال نجاح التطعيم في احتواء فيروس كورونا، ستسلك الاقتصادات مسار التعافي من خلال زيادة الطلب على السلع واستئناف الأنشطة السياحية.

أظهر "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2020-2021"، الذي أصدرته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، أنه على الرغم من المخاطر التي لا يزال الاقتصاد العالمي يواجهها بعد مرور سنتين على تفشي جائحة كوفيد-19، تبدو الآفاق الاقتصادية للمنطقة العربية إيجابية.

ومن المتوقع أن يستمر الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ عام 2021 ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 3.7 في المئة عام 2022 و3.6 في المئة عام 2023. ولكن وتيرة الانتعاش ستختلف بين البلدان بحسب سرعة حملات التلقيح، والعائدات من النفط والسياحة، وحجم التحويلات المالية، وتدفعات المساعدات الإنمائية. وتعتمد توقعات "الاسكوا" على سيناريوهين، يفترض أولهما، وهو سيناريو محافظ، بأن وتيرة التطعيم تستمر على بطئها وأن بعض البلدان ستفرض عمليات إغلاق جزئية لمنع تفشي المتحورات الجديدة. وفي هذا السيناريو، يبلغ متوسط سعر النفط 60 دولاراً للبرميل. في حين يفترض السيناريو الثاني، وهو الأكثر تفاؤلاً،

المركزي الإماراتي: النمو 4.2 في المئة



عامين ونصف العام، متراجعاً قليلاً في ديسمبر/ كانون الأول إلى 55.6 من 55.9 في نوفمبر/ تشرين الثاني.

توقع مصرف الإمارات المركزي نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.2 في المئة هذا العام مع نمو 3.9 في المئة للناتج غير النفطي. وفي المراجعة الربعية للفصل الثالث كشف المركزي عن وصول نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2021 إلى 2.1 في المئة، في حين بلغ نمو الناتج غير النفطي 3.8 في المئة

وحافظ المركزي على توقعاته الخاصة بنمو الناتج المحلي النفطي لدولة الإمارات بمعدل 5 في المئة في العام 2022 بعد انكماش كان يتوقع أن يكون 2 في المئة عام 2021. وبين المصرف المركزي أنّ معدل التضخم في الإمارات تحوّل إلى المستوى الإيجابي في الربع الثالث لأول مرة منذ الربع الرابع لعام 2018 وبنسبة 0.6 في المئة، وكان توقع أن يسجل 2021 تضخماً ثابتاً على مدار العام. إلى ذلك، حقق نشاط القطاع الخاص غير النفطي في الإمارات نمواً قوياً في ديسمبر (كانون الأول) للشهر الثالث عشر على التوالي. وبقي مؤشر آي.إتش.إس ماركيت لمديري المشتريات بالإمارات المعدّل موسمياً إيجابياً (فوق 50 نقطة) قرب أعلى مستوياته في

"موديز": أصول الكويت الضخمة اهتصت التدهور المالي



قدرتهما على التكيف. ورجحت أن تشهد الكويت والعراق وسلطنة عمان أكبر تدهور مالي خلال الثلاثينات من القرن الحالي في سيناريو السياسات المعلنة، والمقصود بها السياسات التي تم الإعلان عنها أو المطبقة للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية، وهو أحد السيناريوهات البديلة للتحويل الكربوني على مدى الأعوام الثلاثين المقبلة التي حددتها الوكالة الدولية للطاقة.

أظهر تقرير صادر عن وكالة التصنيف الائتماني "موديز"، بأن الأصول الضخمة بشكل استثنائي لصندوق الثروة السيادي الكويتي، اهتصت التدهور الكبير والمستمر في وضع الحكومة المالي، الأمر الذي جنّب البلاد زيادة كبيرة جداً في الديون. وبحسب تقرير للوكالة بعنوان: "تعزيز الالتزام العالمي بالتحويل الكربوني يزيد من مخاطر الائتمان على المدى الطويل"، فإن سرعة مسارات التحويل الكربوني ستؤدي إلى زيادة التحديات الائتمانية إذا تغيرت اللوائح والسياسات العالمية، أو خرج المستثمرون من قطاعي النفط والغاز بشكل أسرع مما هو متوقع. وبيّنت الوكالة أنّ ضغوط الائتمان ستكون كبيرة بشكل خاص بالنسبة للعراق والكويت وسلطنة عُمان، وعلى المدى الأبعد لأذربيجان، وقطر، وأبو ظبي، والسعودية.

وتوقعت الوكالة أن تشهد الكويت ونيجيريا فقط تدهوراً مالياً كبيراً خلال العقد الحالي بسبب العجز المالي الكبير لهاتين الدولتين بالفعل في عام 2021، رغم ارتفاع أسعار النفط، وبسبب ضعف

سيولة الاقتصاد السعودي تتضاعف لأعلى مستوياتها



من الاستمرار في تمويل القطاع الخاص. وأعلنت عن أنّ هذه السيولة ستعزز دور المصارف في تعديل أو إعادة هيكلة تمويلاتها دون أي رسوم إضافية. إضافة إلى دعم خطط المحافظة على مستويات التوظيف في القطاع الخاص، إلى جانب الإعفاء لعدد من رسوم الخدمات البنكية الإلكترونية.

تضاعفت سيولة الاقتصاد السعودي تسع مرات خلال 29 عاماً، حيث سجلت أعلى مستوياتها على الإطلاق بنهاية 30 كانون الأول (ديسمبر) 2021، مقارنة بنحو 228 مليار ريال مع نهاية عام 1993.

وبحسب بيانات البنك المركزي السعودي "ساما"، ارتفعت سيولة الاقتصاد المحلي 7.3 في المئة (158 مليار ريال) منذ نهاية 2020، حينما كان 2.149 تريليون ريال. كما ارتفع عرض النقود 16.2 في المئة (322 مليار ريال) عن مستوياته قبل نقشي جائحة كورونا البالغة 1.985 تريليون ريال في نهاية 2019.

وتسهم زيادة المعروض النقدي وخفض أسعار الفائدة "سياسة نقدية توسعية"، في تعزيز الطلب الكلي، الذي يدعم الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف، وهي سياسة مفيدة لحد من البطالة والانكماش الاقتصادي المتوقع أن يطول معظم دول العالم مع جائحة كورونا. وكان ضحّ البنك المركزي السعودي في حزيران (يونيو) 2020، ما يقارب 50 مليار ريال لدعم السيولة في القطاع المصرفي لتمكينه

الغرفة العربية – البرازيلية: ارتفاع حجم التبادل التجاري 26 في المئة مع العالم العربي



الغرفة التجارية العربية البرازيلية ArabBrazilian Chamber of Commerce

وعلى الرغم من تراجع مبيعات اللحم البقري 5 في المئة إلى 920.6 مليون دولار وصادرات السكر بنحو 4 في المئة إلى 2.75 مليار دولار العام الماضي، فقد بينت البيانات أن دولاً بينها الإمارات والسعودية والبحرين ومصر تعد من الشركاء التجاريين الأساسيين للبرازيل.

أظهرت بيانات صادرة عن غرفة التجارة العربية-البرازيلية، بلوغ قيمة صادرات البرازيل للدول الأعضاء في الجامعة العربية 14.4 مليار دولار مع نهاية العام الماضي، بما يشكل ارتفاعاً 26 في المئة بالمقارنة مع عام 2020، وذلك في أعلى معدل منذ 2013، بدعم من مبيعات قوية للحديد الخام والأغذية.

وبحسب البيانات ارتفعت صادرات البرازيل الإجمالية من المنتجات الزراعية 9.5 في المئة إلى 8.9 مليار دولار. وقفزت صادرات فول الصويا 97.5 في المئة إلى 638 مليون دولار. كما اشترت دول الجامعة العربية ما قيمته 1.04 مليار دولار من الذرة من البرازيل. كما زادت مبيعات الدجاج نحو 22 في المئة إلى 2.4 مليار دولار. كما قفزت مبيعات خام الحديد بنحو 173 في المئة إلى 3.8 مليار دولار في 2021 بما جعله السلعة المنفردة الأكثر قيمة في التبادل التجاري مع الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

محمد الصقر يلتقي السفير السعودي: تعزيز الروابط الاقتصادية المشتركة



أمله في أن يتم استغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة وإقامة شراكات استراتيجية بين قطاعي الأعمال السعودي والكويتي لما تشهده المملكة من انفتاح وتطور، مشيداً بالجهود التي تقوم بها حكومة المملكة في سبيل تسهيل الدخول للسوق السعودية لجذب المستثمرين الخليجيين والأجانب وفتح آفاق اقتصادية جديدة.

أشاد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد الصقر بالعلاقات الثنائية المميزة بين الكويت والمملكة العربية السعودية، منوهاً إلى أن البلدين الشقيقين يتمتعان بإمكانات جيدة لتنمية التعاون التجاري والاستثماري.

ولفت خلال استقباله سفير المملكة لدى الكويت الأمير سلطان بن سعد بن خالد آل سعود في مبنى الغرفة، إلى أن "الروابط الأخوية التي تجمع البلدين تحتم بذل مزيد من الجهود في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة".

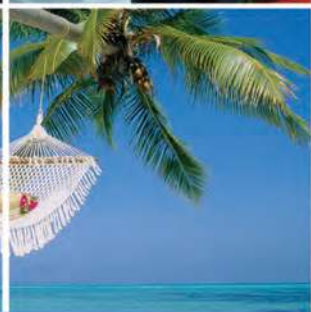
وتطرق إلى الملتقى الاقتصادي الكويتي - السعودي الذي عقد على هامش زيارة ولي العهد نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى الكويت، مشيراً إلى أن تجربة المملكة تعد مثلاً نموذجياً يحتذى به، معرباً عن أمله في بذل مزيد الجهود المشتركة وإقامة الفعاليات التي من شأنها أن تعزز الروابط الاقتصادية المشتركة بين البلدين الشقيقين.

من جانبه، تقدم السفير السعودي بالشكر للغرفة على الدور المهم الذي تقوم به لتطوير العلاقات التجارية بين البلدين، معرباً عن

مجموعة
شركات نوحاس

N

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP



HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 – 2233000 | Fax: (+963 11) 2235004 – 2228861

E-mail: info@nahas.sy | Website: www.nahasgroup.com



بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new **State-of-The-Art Contact Center** that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

 1262

